

الندوة الدولية الأولى في التمويل
الإسلامي
الوقف الخيري والتعليم الجامعي
الممعقدة في رحاب كلية التجارة - جامعة الأزهر
القاهرة - جمهورية مصر العربية
في الفترة من 2 - 3 جمادى الآخر 1433هـ
الموافقة، 23-24 أبريل 2012م

"انعكاسات الوقف الخيري على
التعليم الجامعي في مصر"

إعداد

دكتور / محمد عيد حسونة حفناوي
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة "بنين" - جامعة الأزهر

1433هـ - 2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَ عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾⁽⁶⁴⁾ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا أَتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا⁽⁶⁵⁾ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعْلَمَنِ مِمَّا عَلِمْتَ رُشْدًا⁽⁶⁶⁾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِعَ مَعِي صَبَرًا⁽⁶⁷⁾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحْطِبِ بِهِ خُبْرًا⁽⁶⁸⁾ قَالَ سَتَحْدِنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا⁽⁶⁹⁾ قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتِ فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا⁽⁷⁰⁾

[الكهف: ٦٤ - ٦٩]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعُلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾⁽⁷⁷⁾

[الحج: 77]

قال رسول الله ﷺ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ: «صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»

[رواوه مسلم]

مقدمة :

ما من شك في أن التعليم يعد الدعامة الرئيسية لنجاح أي مجتمع من المجتمعات وتقدمه في شتي المجالات وبالخصوص ما يتعلق بالمجال الاقتصادي، فسر نجاح الدول المتقدمة يرجع أساساً إلى تقدم هذه الدول علمياً، ولهذا فإن العملية التعليمية هي شغل الشاغل لأي دولة تريد أن تحقق تقدماً في أي مجال من المجالات.

ومن المعلوم أن الإسلام حث على العلم والتعليم؛ بل وأمر بشكل صريح رسول الله ﷺ في أول ما نزل من القرآن عليه ﷺ وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفْرُأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: 2] ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: 1] ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ بِمَا يَعْلَمُ﴾ [العلق: 5] ﴿أَفْرُأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: 3] ﴿الَّذِي عَلِمَ بِالْقَلْمَنْ﴾ [العلق: 4] [العلق: الآيات من 1-5]. ولهذا حث الرسول ﷺ على العلم والتعلم لبناء الدولة القوية، وتكفي الإشارة في ذلك إلى أنه ﷺ نزل على رأي أبي بكر الصديق رضي الله عنه حول ما يتعلق بأسرى بدر وهو أن يقوم كل أسير من الأسرى بتعليم عشرة من أبناء المسلمين نظير العفو عنه والسماح له بالعودة إلى أهله مرة أخرى. وهذا كله إن دل على شيء فإنما يدل على مدى حرص الرسول ﷺ على العلم والتعليم.

كما أنه من المعلوم أن قطاع التعليم يحتاج - بدون شك - إلى قدر كبير من اهتمام المسؤولين عن القرار السياسي في أي دولة، وتخصيص جزء لا بأس به من الموارد لصالح العملية التعليمية، وهذا ما نلاحظه بشكل واضح بالنسبة لمقدار ما تخصصه الدول المتقدمة لقطاع التعليم والذي يتعدى في كثير من الأحيان موازنات بعض الدول النامية.

كما أنه أيضاً ونظرًا لضخامة ما تخصصه الدول المتقدمة لقطاع التعليم فقد استطاعت - في فترة قياسية - تحقيق تقدم ملحوظ في شتي المجالات،

ولأن ذلك في غير استطاعة معظم الدول النامية، وليس من السهل عليها نتيجة لتدني حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ لهذه الدول، فقد تأخرت هذه الدول كثيراً وأصبحت الفجوة كبيرة بين ما حققته الدول المتقدمة من تقدم ملحوظ في مجال التعليم في شتي المجالات، وما تحاول أن تحققه الدول النامية في مجال التعليم والتي وصلت (أي الفجوة) - طبقاً لمعظم التقارير الدولية - إلى أكثر من 500 سنة هذا على افتراض أن الدول المتقدمة تظل مكتفية بما حققته من تقدم علمي، وهو افتراض غير منطقي؛ بل إن هناك من يرى أن معظم السياسات التعليمية في الدول النامية تسير في الشكل المعاكس: أي أنه لا يمكن الوصول بأي حال من الأحوال إلى تحقيق طفرة مجال التعليم إلا إذا حاولت الدول النامية جادة الاهتمام بتطبيق سياسات تعليمية تساهمن في محاولة تقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

لاشك أن تحقيق تلك الطفرة في مجال التعليم بالنسبة للدول النامية يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة تعجز الدول النامية عن توفيرها بسهولة، كما لا يمكنها الاعتماد على الدول المتقدمة في توفير الاستثمارات اللازمة للنهوض بالتعليم. لذا، يبرز دور الوقف في هذا السياق ليقوم بدور فعال في هذا المجال خاصة أنه سبق أن حققا نجاحاً ملحوظاً في كثير من المجالات من قبل، ويكفي أن إلى أنه إذا ما تم مقارنة مستوى خريجي الأزهر قديماً عندما كان الوقف هو الذي ينفق على الأزهر وطلابه دون تدخل حكومي، وبين قرينه في الوقت الحالي بعدما تمت السيطرة على موارد الوقف وضمهما إلى ممتلكات الدولة تحت مسمى وزارة الأوقاف، الملاحظ لذلك يجد الفرق واضحاً.

مما سبق يتبيّن ضرورة دراسة الوقف وبيان الدور الذي يمكن أن يقوم به ومحاولة تفعيله مرة أخرى حتى يمكن من خلاله تحقيق تقدم ملحوظ في مجال

التعليم خاصة أنه عمل تطوعي يبتغي الواقف من ورائه مرضاة الله سبحانه وتعالى، ولأن النية لله والعمل خالص لوجه الله تعالى فإن النتيجة بدون شك ستكون مرضية.

من خلال ما سبق: يسعى الباحث إلى بيان أهمية الوقف من خلال دوره في تحقيق تنمية ملحوظة في مجال التعليم خاصة التعليم الجامعي في مصر والذي يعد المحور الأساسي في بناء مصر جدية تلحق بركب القدم، وهذا ليس من الصعب في ظل الاهتمام والإصرار على الوصول إلى تحقيق تقدم ملحوظ في مجال التعليم خاصة أن التعليم من المقومات الأساسية في النهوض بالاقتصاد القومي، يحاول الباحث تناول البحث من خلال النقاط التالية:

فرضية البحث:

يحاول الباحث اختبار الفرضية التالية:

" هناك علاقة طردية بين، إسهامات الوقف الخيري وتحسين مستوى جودة

التعليم الجامعي"

منهج البحث:

اعتمد البحث على كل من:

- **المنهج التحليلي، وكذلك.**

- **المنهج الوصفي التاريخي لبيان العلاقة الفاعلة بين الوقف والتعليم الجامعي، وتطوير نوعية التعليم وجودته بالشكل الملائم في الوقت الحاضر. من ثم، استخدم الباحث كلاً من المنهج التاريخي والمنهج الوصفى والمنهج الاستباطي لدراسة وتحليل تلك الظاهرة.**

أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى إبراز وتحليل ما يلي:

- بيان أسباب تراجع إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية في مصر.
 - بيان فعالية الوقف في الإسهام بالتعليم الجامعي إذا ما تم تحريه من التدخل الحكومي.
 - بيان دور الوقف الخيري في الإسهام في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية في المجتمع المصري خلال الفترة الحالية وكيفية تطويره.
- أهمية البحث:**
- تتمثل أهمية البحث من خلال ما يلي :
- نظام الوقف الخيري - كتراث تاريخي - قابل لإعادة التفعيل من جديد.
 - بيان موضوع الوقف وأثره في تمويل التعليم.
 - نظام الوقف الخيري - كخبرة اجتماعية- قابل للإثراء.
 - الاستفادة من نظام الوقف في الإسهام بالتعليم الجامعي في المجتمعات المعاصرة.

خطة البحث:

خطط للبحث بحيث يتم من خلاله دراسة وتحليل ما يتعلق بالوقف الخيري وذلك من خلال النقاط التالية:

- الوقف [مدخل تمهدى]
- وضع التعليم العالي (الجامعي).
- تدعيم المجال التعليمي والآثار السلبية لعدم تحقيق شرط الواقف.
- نظام الوقف ودعمه للعملية التعليمية وجودة التعليم الجامعي.
- بين الوقف والتعليم الخاص.

أولاً: الوقف [مدخل تمهدى]

قبل التعرض لما يتعلق بانعكاسات الوقف وبيان إسهاماته في مجال التعليم الجامعي، ينبغي الإشارة إلى بيان ما يتعلق بالوقف من حيث الملامح التاريخية، ومن حيث الناحية اللغوية، وفيما يلى بيان ذلك:

(1) المعنى اللغوي والاصطلاحي للوقف: من أهم تلك المفاهيم ما يلى:

- الوقف هو حبس العين وتسبيل الثمرة، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله (1).

▪ الوقف هو حبس مال وتسبيل منافعه على مصرف أو أكثر من مصارف البر تقدراً إلى الله سبحانه وتعالى. وهو يقوم على مفهوم الصدقة الجارية .(2)

▪ الوقف "الحبس والمنع" مطلقاً سواء أكان مادياً أم معنوياً، ويسمى التسبيل. وهو الحبس عن التصرف (3). ومعنى الحبس (4): أي وقف الشيء وفقاً بمعنى: حبسه، ومنه وقف الأرض على المساكين أي: حبسها لهم كما أن الأصل (وقف) أما (أوقف) فهي لغة رديئة، وقيل: (وقف) و(أوقف) سواء (5).

كما يرى الشيخ محمد أبو زهرة: أن الوقف من حيث مفهومه هو ما عرفه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري والذي يرى أن "الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء"، وهو يرى أن هذا التعريف هو أصدق تعريف جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين أقرؤه (6).

يستنتج مما سبق: أن الوقف يأتي بمعنى الحبس والمنع والتسبيل، ويدور كل مصطلح من هذه المصطلحات حول مفهوم واحد وأساسي وهو أن الوقف

يعني حبس العين وعد التصرف فيها وانتقام فئة معينة من عائدات تلك العين على مدار الزمن بطرق مشروعة ومنظمة.

لهذا: فالوقف يعني حق الانتقام بثمرة العين دون حق تملك أصل العين حتى يستمر نفع العين على مدى فترات متعاقبة.

(2) أصل الوقف:

الأصل في الوقف أن له إدارة هي "إدارة أهلية مستقلة" تعمل وفق مبدأ التسيير الذاتي، بعيداً عن التدخل الحكومي، وهذا الأصل ينطبق على الأعيان الموقوفة، كما ينطبق على المؤسسات والأنشطة الموقوفة عليها سواء بسواء

.(7)

كما أن القاعدة الشرعية الأساسية في إدارة الوقف أن يعمل متوليه كل ما في وسعه من أجل تحقيق مصلحة الوقف ومنفعة الموقوف عليهم، مراعياً في ذلك شروط الواقف المعتبرة شرعاً، وإذا ما تم تطبيق ذلك أمكن نجاح دور الوقف في تحقيق أهدافه المرجوة، أما إذا لم يتم الالتزام بذلك ترتب عليه عدم تحقيق أهداف الوقف، ومن ذلك على سبيل المثال تلك الممارسات الاجتماعية للوقف عبر التاريخ والتي أدت إلى ظهور قطاع خاضع للإدارة الحكومية فيما عرف في النموذج التاريخي لنظام الوقف بما يسمى بـ"الأوقاف السلطانية" والتي نشأ عنها عزوف بعض الواقفين عن القيام بوقف جزء من ثرواتهم وذلك لإنحسارهم بأن ما يتم وقفه قد لا يصل إلى من تم الوقف من أجله، ولهذا لا بد من مراعاة تحقيق شروط الواقفين لتصل إلى درجة النص الشرعي ما لم تتعارض مع ما شرعه الله سبحانه وتعالى، فمن المعلوم أن شرط الواقف كنص الشارع.

يستنتج مما سبق: أن نجاح الوقف يتوقف بدرجة كبيرة على استقلالية إدارته عن الحكومة حتى يتمكن القائم بأعمال الوقف من تنفيذ شروط الواقفين تلبية لمصالح من يشملهم الوقف.

(3) مؤشرات تاريخية عن الوقف:

عندما نزل قول الله سبحانه وتعالى " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " قال أبو الدجاج رضي الله عنه لرسول الله ﷺ: أو يريد ربنا منا أن نقرضه يا رسول الله ؟ قال: فأرني يديك. فمد إليه رسول الله ﷺ يده فأمسك بها وقال: إني أشهدك أن لي بستانانا فيه ستمائة نخلة مثمرة قد أقرضتها الله سبحانه وتعالى .

ومن أوائل ما تم وقفه في صدر الإسلام تلك الأرض التي وقفها أبو طلحة رضي الله عنه حينما جاء إلى رسول الله ﷺ فيما اتفق عليه الشیخان يقول: " يا رسول الله إن لي أرضا هي بيرحاء فيها بئر طيبة الماء وقد جعلتها صدقة لله عز وجل " فأرشده المصطفى ﷺ إلى أن يجعلها في قرباته.

ومنها وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأرضه في خير، وهي أرض كانت محبيه إليه لكثرة خيراتها فاستشار النبي ﷺ ما يصنع بها فأشار عليه بحبس أصلها وجعل غلتها في الفقراء والمساكين فعل.

وبعد عمر بن الخطاب قام كثير من الصحابة بوقف أراضي وجعلوا ريعها في الخير العام أو جعل لذریتهم منها نصيبا، وقد كانت الأوقاف تعبرا عن الحركة المجتمع التي انتظم إيقاعها في مبادرات الخيرين، وكان الوقف سمة حية للعصور السابقة في دولها المختلفة.

(4) اتساع نطاق الوقف:

في العصر الأموي كثرت الأوقاف بشكل واضح، خاصة في مصر والشام، وغيرهما من البلاد المفتوحة بسبب ما أగدقه الفتح على المجاهدين من الأموال والحدائق والحوانيت.

وفي العصر العباسي الأول تم وقف كثير من الأراضي للحرمين الشريفين وللمجاهدين ولليتامي، ولفك الرقاب، إضافة إلى بناء المساجد والحسون وللمنافع العامة.

كما ازدادت الأوقاف بصورة واضحة في عصر الزنكيين والأيوبيين. ولعل ذلك يتصل بالجهاد ضد الصليبيين إضافة إلى النشاط العلمي المتمثل بإنشاء المدارس، كما اهتم السلطان صلاح الدين الأيوبي ومن خلفه من السلاطين والأمراء بإنشاء المستشفيات، ومن الملاحظ أن معظم الوقف اعتمد على الإرصاد وتم إنشاء ثلاثة دواوين للأوقاف هي: ديوان لأحباس المساجد، وديوان لأحباس الحرمين الشريفين وجهات البر المختلفة، وديوان للأوقاف الأهلية.

وعلى مدار التاريخ الإسلامي نشأت مؤسسات خيرية من أجل مساعدة اليتامي واللقطاء والمعددين والعاجزين، بكل ما يحتاجون إليه، فقد جعل السلطان صلاح الدين الأيوبي أمام أحد مداخل القلعة المعروفة في دمشق الآن ميزة بين يسylan، أحدهما يسيل بالحليب والآخر يسيل بالماء الذي أذيب فيه السكر لحاجة أمهات الأطفال، وأسس المطاعم الشعبية المفتوحة، التي عبر عنها في البلاد الإسلامية بكلمة "التكايا" - جمع تكية "ينضج فيها الطعام بمذاق طيب وبنوعية نظيفة، ويبيغى فيها أن لا يشعر الفقير بأي معنى من معاني الدونية أو معنى الطبقية التي يصنف فيها دون مستوى الآخرين.

وفي زمن المماليك، توسيع الأوقاف، وكثرت بشكل ملحوظ في بلاد الشام ومصر، وحظيت الأوقاف أثناء حكم الدولة العثمانية بالمقام اللائق، وأقبل المسلمون على العمل بها، ومن الأدلة على ذلك أن عدد الأوقاف المقامة في إسطنبول وحدها خلال مائة عام من 1453م إلى 1553م بلغ حوالي 5152 وقفية غير أوقاف السلاطين على الجامع والمدارس والمستشفيات التي كان لها إيرادات ضخمة.

وبصفة عامة فإن عدداً من المؤرخين مثل المقرizi وابن خلدون وغيرهما قد ذكرنا أنه: ما من فقير يذهب إلى بلدة من البلاد، هو غريب فيها وهي غريبة عنه، إلا وتنادي بيتها التي وقفت لهذا الأمر على هذا الغريب أن أقبل إلى فمرحبا بك.

• الأوقاف الصادرة لصالح الجمعيات الخيرية

أما في التاريخ المعاصر فهناك الأوقاف الصادرة لصالح الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة التي أنشئت سنة 1892م والتي خصص بعض ريعها في الإسهام في الآتي(8):

- تجديد أنشطة الأوقاف وتطويرها خلال عامي 1998/1999م.
- ظهور نشاطين جديدين هما: تحفيظ القرآن الكريم ومشروع الأسر المنتجة، حيث تجاوزت قيمة ما تم وقفه للجمعية مبلغ 2 مليون جنيه مصرى تدر عائداً يقدر بنحو ربع مليون جنيه سنوياً.
- تم تخصيص إحدى وقفيات الجمعية القديمة للصرف على 300 طالب وطالبة من الحاصلين على الثانوية الأزهرية والثانوية العامة من المتفوقيين والمحتجين الذين يلتحقون بكليات اللغة العربية والدراسات العربية الإسلامية بجامعتي الأزهر والقاهرة من خلال منح شهرية تقدم لهم.

(5) أشكال الوقف (9) :

هناك أكثر من شكل للوقف يمكن بيانه فيما يلي:

أ - من حيث طبيعة الوقف: ينقسم الوقف إلى:

1 - وقف ثابت مثل الأرضي وهو أموال تحبس عينها وتوجه إيراداتها.

2 - وقف منقول مثل السيارات.

ب - من حيث طبيعة المستفيدين من الوقف: ينقسم الوقف إلى:

1 - وقف أهلي "ذري" وهو ما يتم وقفه لأقارب الواقف وأهله ومن يختارهم.

2 - وقف خيري وهو ما يتم وقفه على جميع أعمال الخير العامة لمصالح المسلمين كالقراء أو طلبة العلم أو دور العلم.

3 - مزيج بين النوعين: وهو ما يسمى بالوقف المشترك الذي يجمع بين الوقف الأهلي والوقف الذري.

ج - من حيث الشمولية (10): ينقسم الوقف إلى:

1 - الوقف العام: الوقف العمومي هو ما يصرف فيه الريع من أول الأمر إلى جهة خيرية كالمساجد والملاجئ والمستشفيات والقراء ولو كان ذلك لمدة معينة يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين وذلك كمن وقف على أرضه أو مصنعه على ملأ من الملاجئ لمدة عشر سنوات، ثم تكون تلك الأرض أو ذلك المصنع وفقاً لذريته.

2 - الوقف الخاص "أو الذري" وهو ما جعل استحقاق الريع فيه أولاً للواقف نفسه أو لغيره من الأشخاص المعينين بالذات أو الوصف سواء كانوا من أقاربه أو من غيرهم.

(1) آفاق مستقبلية فيما يخص استخدام الوقف في تقديم السلع والخدمات

العامة: بنظرة شاملة يمكن النظر إلى ما يتعلق بأملاك الوقف ومكوناته

فيما يلي (11):

- أ- حصر أملاك الوقف واسترجاع ما تم السطو عليه منها.
 - ب- وضع الأنظمة والقوانين التي تحمي أموال الوقف وتساهم في تنمية دور هذه الأموال.
 - ج- العمل على توسيع الممتلكات وأموال الوقف.
 - د- توفير الحماية القانونية الرسمية للأوقاف القائمة.
 - ه- الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة وبخاصة في الدول الإسلامية التي حققت بعض النجاحات، خاصة تجربتي السودان والكويت.
- (2) أهداف الوقف:** هناك مجموعة من الأغراض من أهمها:
- أ- أهداف تعبدية (12)، كالمساجد.

ب- **أهداف تعليمية**، حيث جاءت المدارس بعد الساجد من حيث اهتمام الوقف، وقد مولت أموال الأوقاف المنشآت التعليمية والدراسية من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية المتخصصة وما يرتبط بها من أغراض لخدمة طلاب العلم والعلماء من إطعام، وإيواء، ومنح دراسية، ومرتبات للمدرسين، إضافة إلى إيقاف الكتب والمكتبات، ومعامل الورق واستنساخ الكتب.

ج- **أهداف صحية**، حيث تم بناء المستشفيات والعيادات العلاجية.

د- **أهداف تنموية**، حيث تم إنشاء الأشغال العامة ومنشآت البنية التحتية.

ه- **أهداف أمنية**، ومنها: الأمن والدفاع والمنشآت العسكرية.

و- **أهداف اجتماعية**، كرعاية الفقراء والمرضى (13)

ز- **توفير وتسخير الخدمات الحضرية** ومساهمة الواقفين في التنمية العمرانية.

كما يهدف الوقف كذلك إلى تنفيذ الفرد والجماعة، فهناك أوقاف مشروط صرف ريعها على كتاتيب لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، وهناك أوقاف أخرى يصرف ريعها على إنشاء المدارس والجامعات بل هناك واقفون أوقفوا مكتباتهم بما تحتويه من كتب دينية وعلمية لينهل الناس مما فيها من علوم و المعارف الدينية ودنوية تفتح أمامهم آفاق العلم والتعلم، كما يسهم الوقف في تدعيم البحوث العلمية الجادة، فهناك أوقاف يخصص ريعها لمن يقدم خدمة جليلة في العلوم والتقالفة الإسلامية كجائزة الملك فيصل العالمية بالسعودية.

(3) النظارة " الإدارية " الوقفية وأحكامها:

المراد بالنظارة على الوقف السلطة التي تخول من تثبت له الحق في حفظ الأعيان الموقوفة وإدارة شئونها واستغلالها وعمارتها وصرف غلاتها إلى المستحقين ومن تثبت له هذه السلطة يسمى المتولي أو الناظر أو المدير، والمشهور في البلاد العربية إطلاق اسم الناظر على من يتولى شئون الوقف، وعلى هذا فالناظر هو: من يكون له الحق في رعاية الأعيان الموقوفة وإدارة شئونها والمحافظة عليها واستغلالها استغلالاً نافعاً وإجراء العمارة الازمة لها وجعل الشارع الولاية على الوقف أمراً لازماً وحقاً مقرراً، كما تثبت الولاية على الوقف للواقف ما دام حياً، ولمن يعينه الواقف نيابة عنه، وبعد وفاة الواقف أو الناظر المعين تنتقل الولاية إلى القاضي لما له من الولاية العامة، فيولي على الوقف من يباشر شئونه، إذا لم يكن الواقف قد حدد الناظر المستقبل.

وقد تعرض الأمر السامي لصاحب السمو أمير البلاد الصادر عام 1951م للنظارة على الأوقاف الخيرية أو التي للخيرات فيها نصيب، فجعل النظارة عليها لدائرة الأوقاف العامة، حيث لم يشترط الواقف النظارة عليها

لأحد، أما إذا كان الواقف قد اشترط النظارة عليها لأحد فإن الدائرة تشتراك في النظارة من الناظر المعين من الواقف إن كانت المصلحة تقتضي ذلك، ويشترط فيما يتولى النظارة على الوقف جملة من الشروط هي:

أ- العقل: فلا يصح أن يتولى النظارة مجنون.

بـ-البلوغ: فلا يصح تولية النظارة الصغير.

(ج) العدالة: هي المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر وتوخي الصغار وأداء الأمانة وحسن المعاملة فلا يصح تولية النظر لفاسق أو خائن للأمانة.

(د) الكفاية: وهي قدرة الناظر على التصرف فيما هو ناظر عليه بما فيه المصلحة.

كما أن على ناظر الوقف واجبات، فيجب على الناظر القيام بكل ما من شأنه الحفاظ على الوقف ورعايته مصلحته، ومن ذلك:

أـ عمارة الوقف: بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة حفاظاً لعين الوقف من الخراب والهلاك.

بـ تنفيذ شروط الواقف: فلا يجوز مخالفة شروطه أو إهمالها ويجب الالتزام بها إلا عند مخالفتها لأمر الشارع، أو تعطل مصالح الوقف.

جـ الدفاع عن حقوق الوقف في المخاصمات القضائية، رعاية لهذه الحقوق من الضياع.

دـ أداء ديون الوقف: تتعلق الديون بريع الوقف لا بعينه وأداء هذه الديون مقدم على الصرف على المستحقين أن في تأخيرها تعريضاً للوقف بأن يحجز على ريعه.

هـ أداء الحقوق المستحقة في الوقف وعدم تأخيرها إلا لضرورة ك حاجة الوقف إلى العمارة وإصلاح أو الوفاء بدين.

(4) ما يجوز للناظر من تصرفات وما لا يجوز:

يجوز للناظر كل التصرفات التي يكون فيها فائدة ومنفعة للوقف والموقوف عليهم، مع رعاية ما اشترطه الواقف إن كان معتبراً شرعاً.

وهناك جملة من التصرفات يمنع منها الناظر لما فيها من الإضرار بمصلحة الوقف من ذلك:

أ- التلبس بشبهة المحاباة لأن يؤجر عين الوقف لنفسه أو لولده لما في ذلك من التهمة.

ب- الاستدانة على الوقف ليكون السداد من ريع الوقف إلا في حال الضرورة وذلك لما فيه من تعريض الريع للحجر لمصلحة الدائنين.

ج- رهن الوقف، لما يؤدي إليه من ضياع العين الموقوفة.

د- إعارة الوقف إلا للموقوف عليهم

ه- الإسكان في أعيان الوقف دون أجرة، أو بأقل من أجرة المثل.

و- أجرة الناظر: يجوز أن يجعل لناظر الوقف مقدار من المال في كل شهر أو سنة أو نسبة معينة من الغلة نظير قيامه بأمور الوقف ورعايته مصالحه، فإذا كان الواقف قد عين للناظر أجراً فهو له، وإذا لم يكن الواقف قد عين للناظر أجراً على قيامه بشئون الوقف فللقاضي أن يجعل له أجراً مناسباً بحيث لا يزيد على أجر مثله، لأن الزيادة في أجر المثل يتربّ عليها إدخال النقص في حقوق المستحقين من الوقف

(5) مسؤولية الناظر ومحاسبته:

بعد الناظر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين فهو مسؤول عما ينشأ عن التقصير نحو أعيان الوقف وغلالته وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية، كما يفترض عليه القيام بتقديم حساباً سنوياً إلى القضاء وفقاً لأسانيد مكتوبة.

(6) عزل الناظر:

يجوز لمن ولد ناظراً على الوقف أن يعزله سواء كان من ولاه النظارة الواقف أو القاضي لأن القاضي له الحق العزل لخيانة ثبت على الناظر أو لفقدانه أهلية، وفي حالة عزل الواقف أو القاضي الناظر، ولا يعتبر الناظر معزولاً إلا بعد علمه بالعزل، فكل تصرف يباشره قبل علمه يكون نافذاً ما دام له الحق في مبادرته.

(7) نشأة الأمانة العامة للأوقاف

تعد دولة الكويت من أولى الدول التي اهتمت بما يسمى بالأمانة العامة للأوقاف رغم صعوبة الحياة والعيش فيها قديماً، فقد كان أهلها سباقين إلى فعل الخيرات ليجعلوا لهم صدقة جارية ينتفعون منها رضوان الله عز وجل، وينفعون به أبناءهم وأبناء وطنهم من بعدهم. وقد مررت مسيرة التنمية الوقفية في دولة الكويت بعدة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإدارة الأهلية (ما قبل عام 1921م):

نشأ الوقف مع نشأة دولة الكويت منذ القدم، حيث كان الأهالي يبنون المساجد ويقفون عليها، ويستدل على ذلك مما يذكره المؤرخون أن أول وقف موثق في الكويت - وهو مسجد بن بحر - الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى حوالي عام 118 هـ - 1695 م وتواتي إنشاء الأوقاف منذ ذلك الحين على مر السنين عبر تاريخ الكويت، وقد تميزت هذه المرحلة بالإدارة المباشرة للأوقاف من قبل الواقعين أو من ينصبونهم نظاراً من خلال حجج توثق عند أحد القضاة لحجج الأوقاف في هذه الحقبة من التاريخ الكويتي، وقد امتدت ولايتها لأكثر من ستين عاماً، كما كانت أغراض الوقف تتحدد عن طريق تلمس الواقف لاحتياجات المجتمع أو البيئة المحيطة به.

المرحلة الثانية: مرحلة الإدارة الحكومية الأولى (1921 - 1948م):

كانت هذه هي بداية تطور الجهاز الحكومي واتساع نطاق اهتماماته لغطى دائرة أوسع من النشاط المجتمعي بما في ذلك قطاع الأوقاف، فكان من بين الإدارات التي تم إنشاؤها في هذه المرحلة دائرة الأوقاف التي أنشئت عام 1921م، حيث أخذت على عاتقها وضع ضوابط وأنظمة تكفل تطوير وتنمية الوقف من كافة جوانبه بقدر الإمكانيات المتاحة لها في تلك الفترة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإدارة الحكومية الثانية (1948 - 1961م):

من الجدير بالذكر أنه في 5/4/1951م صدر الأمر الأميري السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف حيث عالج هذه الأحكام شئون الوقف من خلال مواد مستتبطة من مذاهب الأئمة الأربع مع الإحالاة للقواعد الشرعية المقررة في المذهب المالكي في أمور الوقف التي لم يرد بشأنها نص في الأمر الأميري، وهو التشريع القانوني المعمول به حتى الآن.

المرحلة الرابعة: مرحلة الوزارة (1962 - 1990م):

مع إعلان استقلال البلاد وتشكيل أول حكومة في تاريخ الكويت دخلت دائرة الأوقاف مرحلة جديدة من تاريخها، فتحولت إلى وزارة حكومية، وأصبحت تعرف باسم وزارة الأوقاف التي أنشئت بتاريخ 7 يناير 1962م وأضيف إليها (الشئون الإسلامية) في 25/1/1965م ليصبح اسمها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والتي تولت عدة مسؤوليات من بينها مسئولية الوقف، وألحقت إدارة الوقف بالوكيل المساعد للشئون الإدارية والمالية لتبقى ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة في هذا الموقع حتى يوليو 1982م، حيث تم إنشاء قطاع مستقل للأوقاف في الوزارة برئاسة وكيل وزارة مساعد. وما يلاحظ على هذه المرحلة أنها اتسمت بتراجع المشاركة الأهلية في الإشراف على الوقف وشئون إدارته.

المرحلة الخامسة: مرحلة الأمانة العامة للأوقاف (اعتباراً من 1993م):

أنشأت الأمانة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الأميري الصادر في 31 نوفمبر 1993م، الذي نص على أن تمارس الأمانة الاختصاصات المقررة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في مجال الوقف، وبالتالي ولدت الأمانة كجهاز حكومي يتمتع باستقلالية نسبية في اتخاذ القرار وفق لواحة ونظم الإدارة الحكومية الكويتية لتولى رعاية شئون الأوقاف في الداخل والخارج وتختص الأمانة العامة للأوقاف بالدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه بما في ذلك إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف وتنمية المجتمع حضارياً وثقافياً واجتماعياً لتخفيض العبء عن المحتججين في المجتمع، ولها في ذلك أن تتخذ الآتي:

- 1- اتخاذ كل ما من شأنه الحث على الوقف والدعوة له.
- 2- إدارة واستثمار أموال الأوقاف الخيرية والذرية.
- 3- إقامة المشروعات تحقيقاً لشروط الواقفين ورغباتهم.
- 4- التنسيق مع الأجهزة الرسمية والشعبية في إقامة المشروعات التي تحقق شروط الواقفين ومقاصد الوقف وتساهم في تنمية المجتمع.

من هنا بدأت انطلاقة جديدة للقطاع في دولة الكويت وبدأت التجربة الوقفية الكويتية تأخذ منحى جديداً لم يسبق لها نظير في التاريخ المعاصر على مستوى دولة الكويت، وفي كثير من البلدان الإسلامية.

يسنتج مما سبق: أن الوقف لا يقتصر دوره على أمور دينية فقط كالمساجد والجمعيات الخيرية؛ بل له هدف دنيوي هام، حيث يمكن من خلاله الاهتمام ببناء الاقتصاد القومي وتقوية دعائمه حتى تتمكن الدولة من إيجاد المكانة المرموقة بها بين بلدان العالم المختلفة.

ثانياً: وضع التعليم العالي (الجامعي).

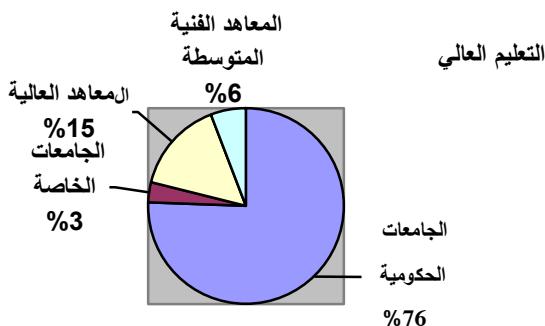
مر التعليم الجامعي بعدة مراحل وتأثر - ولا يزال - بما يحدث على الساحة السياسية والدولية والاقتصادية وبالاخص فيما يتعلق بالجوانب المادية وما يتم تخصيصه لصالح التعليم من حجم الدخل القومي، وفيما يلي عرض لأهم الجوانب المتعلقة به وذلك من خلال النقاط التالية:

(1) التعليم الجامعي "نظرة عامة":

الإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري له عائد إيجابي ملموس ينعكس على الدخل الشخصي والدخل القومي أيضاً، وكذلك على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي والسياسي والتمويلي بصفة عامة. وهو من أهم الأمور التي تكرز عليها أدبيات ونظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأيضا التجارب الناجحة للعديد من الدول التي حققت نجاحا ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

ولاشك أن الدخول إلى عصر المعرفة، بما تضمنه من تقنيات متقدمة وتغيرات سريعة وعقبات متلاحقة قد ضاعف من أهمية التعليم باعتباره المحدد الرئيسي للّاحق بالرّكب العالمي للتنمية. كما أنه رغم الاعتراف بأهمية التعليم، إلا أن قضية تمويله تظل إحدى القضايا الحاكمة التي تحدّ كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له، خاصةً في الدول النامية التي تعاني بصفة عامة من قلة الموارد وعجز الموازنة العامة، وتسعى في الوقت نفسه إلى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلبة في المراحل المختلفة من التعليم. كما أنه أصبح من المتفق عليه أن هناك دوراً تكاملاً وليس دوراً تنافسياً يجب أن تقوم به الدولة، أي أن الدولة لها دور أساسي في الإنفاق على التعليم يساهم فيه ويكمّله الدور الذي يقوم به القطاع الخاص. إلا أن

هناك من يرى أن الأهمية النسبية لكل من الدورين تتفاوت حسب المرحلة التعليمية، بحيث تزداد أهمية الإنفاق العام في مراحل التعليم الأولى، بينما تتزايد الأهمية النسبية للإنفاق الخاص في مرحلة التعليم الجامعي، ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (1)

التوزيع النسبي لطلبة المقيدين في التعليم حسب القطاع والمراحل التعليمية

(14) 2008/2007

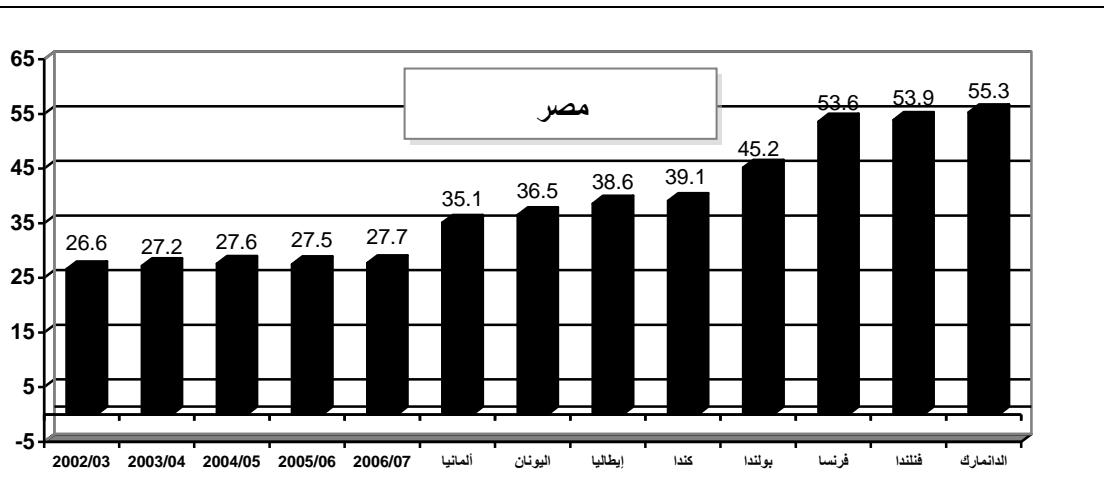
ويلاحظ من الشكل السابق أن مقدار مساهمة الحكومة في التعليم الجامعي يمثل النسبة الكبيرة من إجمالي إسهامات القطاعين: العام والخاص، حيث يساهم بنسبة تصل إلى 76% في حين أن مقدار ما يساهم به القطاع الخاص لا يمثل إلا سوي 24% فقط.

كما تشير البيانات إلى أن عدد الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم الجامعي المختلفة في مصر زاد من نحو 508 ألف طالب عام 1981م/1982م إلى 2.2 مليون في 2002م/2003م، ثم ازداد العدد إلى نحو 2.5 مليون طالب عام 2006م/2007م. (15) ويلاحظ من الشكل التالي، أن هؤلاء المقيدون لا يمثلون إلا أقل من 28% من جملة السكان في الشريحة العمرية (18-23 سنة) عام 2006م/2007م، مقارنةً بنحو 27% عام 2002م/2003م. وبعد

هذا المعدل منخفضاً مقارنةً بدول أخرى مثل بولندا التي تتجاوز فيها نسبة القيد 45%， والدانمرك التي ترتفع فيها هذه النسبة إلى أكثر من 55%.

شكل رقم (2)

تطور معدلات القيد في التعليم العالي في مصر مقارنة ببعض دول العالم (16)



وبالنظر إلى توزيع الطلبة المقيدين على مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة، يلاحظ أنهم موزعون على 17 جامعة حكومية بالإضافة إلى جامعة الأزهر، و15 برنامجاً حكومياً للتعليم المفتوح و60 برنامجاً للانتساب والانتساب الموجّه، و8 كليات تكنولوجية حكومية، و14 جامعة خاصة، و107 معهد عالي خاص و3 أكاديميات و11 فرع للجامعة العمالية (البرامج العليا)، بالإضافة إلى 11 معهد متوسط خاص 11 فرع بالجامعة العمالية (البرامج المتوسطة).

والجدول التالي يوضح توزيع الطلبة المقيدين على مؤسسات التعليم العالي
المختلفة. (*)

جدول رقم (1)

منظومة التعليم العالي في مصر 2006م/2007م

المقيدون بالدراسات العليا	النسبة لجملة المقيدين (%)	المقيدون بالتعليم العالي	عدها	مؤسسات التعليم العالي	
177425	43.3	1101431	17 جامعة تضم 302 كلية	الجامعات الحكومية	
-	2.2	55974	15 برنامجاً للتعليم المفتوح	الجامعات الحكومية أنماط جديدة	
-	13.6	345982	60 برنامج لانتساب والانتساب الموجه		
22504	15.6	397383	71 كلية (47 للبنين و24 للبنات)		
جامعة الأزهر					

* بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي، يوجد عدد من المؤسسات والمعاهد ذات الطبيعة الخاصة التابعة لوزارات وجهات أخرى، وتشمل أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التابعة لوزارة التنمية الإدارية وكذلك أكاديمية الفنون التابعة لوزارة الثقافة (وتشمل 5 معاهد عليا هي معهد السينما، والفنون المسرحية، والموسيقى العربية، والكونserفتوار، الباليه)؛ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومعهد الدراسات العربية، التابعان لجامعة الدول العربية؛ أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة التابعة لمؤسسة أخبار اليوم؛ أكاديمية الإعلام الدولية التابعة لوزارة الإعلام؛ هيئة المعهد القومي للتدريب على أعمال الطيران المدني التابعة لوزارة الطيران المدني؛ الكليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع (الكلية الحربية / الدفاع الجوى/ البحرية/ الفنية العسكرية/ الجوية/ المعهد الفني)؛ المعهد الفني للصناعات المتطرفة بيلبيس ويتبع وزارة الإنتاج الحربي؛ المعاهد الفنية الصحية التابعة لوزارة الصحة؛ وكلية الشرطة ومعهد أمناء الشرطة التابعان لوزارة الداخلية، ولمزيد من التفصيل يمكن الجوع إلى : وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

-	5.2	131189	8 كليات تضم 45 معهداً + 12 معهداً فنياً صحياً	الكليات التكنولوجية الحكومية
1077	1.9	48329	جامعة 14	الجامعات الخاصة
9016	16.8	428176	107 معهداً + 3 أكاديميات + 11 فرعاً للجامعة العمالية (البرامج العليا) والأكاديميات	المعاهد العليا الخاصة والآكاديميات
-	1.4	34241	11 معهداً + 11 فرعاً للجامعة العمالية (البرامج المتوسطة)	المعاهد المتوسطة الخاصة
210022	100	2542739	←	الإجمالي

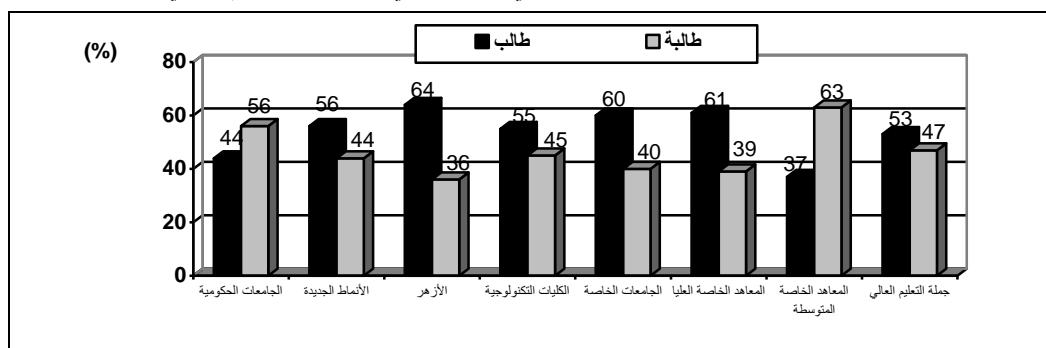
المصدر: وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012م، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

ويلاحظ من الجدول السابق أن حوالي 43% من الطلبة المقيدين بالتعليم الجامعي في عام 2006/2007 م ملتحقون بالجامعات الحكومية. وتزيد هذه النسبة إلى حوالي 59% إذا تم إضافة المقيدين في برامج الانتساب والانتساب الموجه والذي يمثل حوالي 13.6% والتعليم المفتوح والذي يمثل حوالي 2.2% بهذه الجامعات. وتضم جامعة الأزهر وحدتها ما يقرب من 16% من جملة المقيدين في التعليم الجامعي بالإضافة إلى حوالي 5% بالكليات التكنولوجية الحكومية. وبذلك تكون المؤسسات الحكومية مستحوذة على حوالي 76% من جملة المقيدين بالتعليم الجامعي في مصر، في حين تستحوذ المؤسسات الخاصة على النسبة المتبقية وهي 20% تقريباً، غالبيتهم في المعاهد الخاصة، في حين نقل نسبة المقيدين بالجامعات الخاصة عن 2%. أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فقد بلغ عددهم نحو 48 ألف عضو بخلاف 33 ألف معاون تدريس، عام 2006/2007م، أكثر من 90% منهم في الجامعات الحكومية والكليات التكنولوجية وجامعة الأزهر، والباقي في المعاهد والجامعات الخاصة.

وبالنظر إلى توزيع الطلبة المقيدين بالتعليم الجامعي وفقاً لنوع، يلاحظ أن الإناث يمثلن حوالي 47% من جملة المقيدين في الدرجة الجامعية الأولى، أو ما يعادل نحو 1.2 مليون طالبة. وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى حوالي 35% فقط بالنسبة لإجمالي المقيدين في الدراسات العليا والتي تصل إلى 74 ألف طالبة تقريباً. ويبين الشكل التالي وجود تفاوت واضح في نسبة الإناث لجملة المقيدين في مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة. ففي حين تزيد هذه النسبة لتصل إلى 63% في المعاهد الخاصة المتوسطة و56% في الجامعات الحكومية، فإنها تنخفض إلى 39% في المعاهد الخاصة العليا و36% فقط في جامعة الأزهر، وفيما يلي بيان ذلك:

(3) شكل رقم (3)

نسبة المقيدين من الطلبة والطلبات إلى إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العالي



المصدر: وزارة التعليم العالي "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012"

الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

وتشير بيانات وزارة التعليم العالي إلى وجود ترکز شديد للطلبة المقيدين في الدرجة الجامعية الأولى في مصر في التخصصات النظرية (17)، حيث تصل نسبة هؤلاء، كما هو موضح في الجدول التالي إلى أكثر من 77% مقابل أقل من 23% في التخصصات العملية. كما يشير الجدول أيضاً إلى أن عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس في الجامعات الحكومية بلغ أكثر من

52 طالب في المتوسط خلال عام 2006م/2007م تنخفض إلى نحو 32 طالب إذا تم إضافة معاوني التدريس. وتتجدر الإشارة إلى أن هذا المتوسط كان قد بلغ حوالي 21 طالب فقط عام 1990م، كما أن المتوسط المناظر حالياً في كل من تونس والمغرب مثلاً هو حوالي 19 و13 طالب فقط. كما تتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك تفاوتاً واضح بالنسبة لهذا المؤشر فيما بين القطاعات والتخصصات المختلفة. فيبينما تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 10-12 طالب لكل عضو هيئة تدريس في "العلوم الأساسية" و"العلوم الطبية" و"العلوم الزراعية والبيطرية"، فإنها ترتفع لتصل إلى أقصاها بالنسبة للتخصصات العملية في "العلوم الهندسية" (حوالي 60 طالب لكل عضو هيئة تدريس). أما فيما يتعلق بالتخصصات النظرية، فيلاحظ أن هذا المتوسط يصل إلى أدناه بالنسبة لقطاع "الفنون" (أقل من 16 طالب لكل عضو هيئة تدريس)، يرتفع إلى نحو 47 طالب في "العلوم التربوية" و90 طالب في "العلوم الثقافية"، ويصل إلى أقصاها بين كل التخصصات بالنسبة لـ "العلوم الاجتماعية" (289 طالب لكل عضو هيئة تدريس).

جدول رقم (2)

توزيع الطلبة المقيدين في الدرجة الجامعية الأولى حسب التخصص

القطاع/التخصص	عدد المقيدين	النسبة لجملة المقيدين	أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	الهيئة المعاونة	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس ومعاونيههم
العلوم الأساسية	49175	1.9	4938	9.96	2413	6.7	
العلوم الزراعية والبيطرية	50735	2.0	4128	12.3	2311	7.9	
العلوم الطبية	160653	6.4	17121	9.4	10465	5.8	
العلوم الهندسية	308418	12.2	5185	59.5	5265	29.5	
جملة التخصصات العلمية	568981	22.6	31372	18.1	20454	11	

8	810	15.5	860	0.5	13368	الفنون
26.6	4640	46.7	6142	11.4	287114	العلوم التربوية
57.7	3321	89.9	5966	21.2	536117	العلوم الثقافية
150.9	3654	298.1	3749	44.4	1117462	العلوم الاجتماعية
67.1	12425	116.9	16717	77.4	1954061	جملة التخصصات النظرية
31.2	32879	52.5	48089	100	2523041	جملة المقيدين

المصدر: وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007.

أما فيما يتعلق بأعداد خريجي التعليم الجامعي، فتشير بيانات وزارة التعليم العالي لعام 2006م إلى أن إجمالي عدد الخريجين في ذلك العام بلغ حوالي 483 ألف، موزعين بالتساوي تقريباً بين الإناث والذكور. ويمثل خريجو الجامعات الحكومية حوالي 64% من جملة الخريجين في هذا العام، يليهم خريجي المعاهد العالية (ما يقرب من 17.8%) والمعاهد الفنية المتوسطة 16.4%， في حين لا يمثل خريجي الجامعات الخاصة إلا حوالي 1.5%، فقط من جملة الخريجين. وفي حين تصل نسبة الإناث لجملة الخريجين في هذا العام إلى 53% تقريباً في كل من الجامعات الحكومية والمعاهد الفنية المتوسطة على الترتيب، فإن هذه النسبة تبلغ أقل من 41% في كل من الجامعات الخاصة والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي.

جدول رقم (3)

خريجو مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي 2006/2007م

البيان	طلبة	طلاب	جملة
الجامعات الحكومية	146514	164601	311115
الجامعات الخاصة	4223	2851	7074
المعاهد العالية	51026	34922	85948

79083	40561	38522	المعاهد الفنية المتوسطة
483220	242935	240285	جامعة الخريجين

كما أنه أصبح من غير المقبول الاعتماد فقط على الدولة في مؤسسات التعليم، فقد أصبح من الأهمية أن تمارس المجتمعات دورها الحقيقي على مستوى المؤسسات المدنية لكي تشارك في حل مشكلات التعليم الجامعي والنهوض به وتطويره بمختلف صور المشاركة وأشكالها من تبرعات نقدية، وإسهامات عينية.

أن كثيراً من المفكرين يدعون إلى إنشاء جامعات أهلية غير هادفة للربح، كما هو هدف الجامعات التي تشرف عليها الدول، وذلك في محاولة لإعادة تعريف دور المجتمع المدني والمبادرات الأهلية في دعم التعليم الجامعي، والارتقاء بالعملية التعليمية وإتاحة الفرصة أمام أبناء القراء المتميزين لكي يحصلوا على نصيبهم من العلم والمعرفة. ونظراً لأن معظم الجامعات الخاصة في الوقت الحالي تتجه نحو الاستثمار في التعليم بهدف: تحقيق أرباح وربما - في كثير من الأحيان - يكون ذلك على حساب جودة التعليم، فإنه لا بد من البحث عن مصادر تمويل أخرى؛ لتحقيق الهدف المنشودة من التعليم، كما أنه لا بد من تأمين مصادر تمويل تكون دائمة للاستمرار في عملية التعليم.

كما يلاحظ أن الطلاب المقيدون بالمجموعة الطبية قد بلغ من 157 ألف طالباً في عام 2003م إلى 203 ألف طالباً في عام 2008م/2009م بنسبة زيادة قدرها 29% خلال هذه الفترة، وقد ازداد عدد المقيدين من الذكور بشكل أكبر بالمقارنة بالإإناث (26% للإناث مقابل 33% للذكور في عام 2009/2008 بالمقارنة بسنة الأساس 2003/2004).

وبالنسبة لعدد الطلاب بمجموعة العلوم الهندسية فنلاحظ ثبات عدد الطلاب عند حوالي 145 ألف طالب عامي (2003/2004) وبالتالي ظلت النسبة كما هي 100% لنفس الفترة، وبالنسبة للإناث فقد أرتفع عدد الطالبات من 38 ألف طالبة عام 2003 إلى 44 ألف طالبة عام 2008 بزيادة نسبتهم 16% عام 2008/2009 بالمقارنة بسنة الأساس 2003/2004، أما بالنسبة للذكور فقد انخفض عدد الطالب من 106.6 ألف طالب عام 2003 إلى 100.6 ألف طالب عام 2008/2009 بنسبة انخفاض قدرها 5.7% عام 2008/2009 بالمقارنة بسنة الأساس 2003/2004، ويوضح ذلك زيادة إقبال الإناث على مجموعة العلوم الهندسية واهتمام الدولة بتعليمهن وبالنسبة لأعداد المقيدين بمجموعة العلوم الزراعية فنلاحظ ارتفاع عدد الطلبة بنسبة 15% عام 2008/2009 بالمقارنة بسنة الأساس 2003/2004 كما ارتفعت نسبة المقيدين بمجموعة العلوم الزراعية بالنسبة للذكور بنسبة أكبر من الإناث حيث بلغت للذكور 34.8% مقارنة بالإناث التي انخفضت إلى 15.5% وقد يرجع ذلك إلى عدم إقبال الإناث على هذا النوع من التعليم.

وإذا تم الانتقال إلى التطور الذي حدث في أعداد المقيدين بمجموعة العلوم الأساسية فيظهر الجدول التالي ارتفاع عدد المقيدين من حوالي 50 ألف طالب عام 2003/2004 إلى حوالي 53 ألف طالب عام 2008/2009 بنسبة زيادة قدرها 5.7% خلال هذه الفترة وقد أرتفع عدد المقيدين من الإناث بنسبة 16.6% عام 2008/2009 مقارنة بسنة الأساس 2003/2004 على عكس الذكور التي انخفضت نسبتهم إلى 4.6% خلال نفس الفترة. وبالنسبة لمجموعة العلوم الإنسانية والتي تضم معظم الكليات النظرية نلاحظ ارتفاع عدد المقيدين بهذه المجموعة عن باقي المجموعات السابق ذكرها حيث ارتفع

عدد المقيدين من 1.3 مليون طالب عام 2003 / 2004 إلى 1.5 مليون طالب عام 2008/2009 بنسبة زيادة قدرها 17.5% خلال هذه الفترة وقد ارتفع عدد المقيدين من الإناث بشكل أكبر بالمقارنة بالذكور (19% للإناث مقابل 16% للذكور) في عام 2008/2009 بالمقارنة بسنة الأساس (2004/2003). وفيما يلي بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4)

تطور أعداد المقيدين وفقاً لمجموعات العلوم المختلفة و النوع بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة خلال الفترة (2009/2008-2004/2003)

مجموعة العلوم الهندسية		مجموعة العلوم الطبية		مجموعة العلوم		السنوات	
جامعة	طالبات	طلبة	جامعة	طالبات	طلبة		
145150	38490	106660	157391	83276	74115	2004/2003	
139151	39873	99278	196555	98220	98335	2007/2006	
145109	44488	100621	203256	104928	98328	2009/2008	
مجموعة العلوم الأساسية		مجموعة العلوم الزراعية		مجموعة العلوم		السنوات	
جامعة	طالبات	طلبة	جامعة	طالبات	طلبة		
99464	24344	25602	25335	9773	15562	2004/2003	
48256	24079	24177	24661	7747	16914	2007/2006	
52798	28376	24422	29237	8258	20979	2009/2008	
مجموعة العلوم الإنسانية						السنوات	
جامعة	طالبات		طلبة		مجموعة العلوم		
1317505	649202		668303		2004/2003		

1511321	755463	755858	2007/2006
1547751	773817	773934	2009/2008

المصدر: إحصاءات التعليم الجامعي، وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة، القاهرة، السنوات من 2003م إلى 2009م.

(2) واقع التعليم في مصر "نظرة تاريخية"

أ- المراحل التي مر بها التعليم في مصر:

مرت مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي لزلزال عسكري وحضارى عنيف تمثل في الحملة الفرنسية 1798-1801م " التي لم تكن مجرد صراع بين جيشين بقدر ما كانت صراعاً بين حضارتين : هما (18)

- الحضارة الأوربية التي كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في عصرها الحديث
بمنجزاته العلمية والتكنولوجية والفكرية.

- الحضارة المصرية التي كانت لا تزال تعيش عصورها الوسطي وهي ترزح تحت الاستبداد المملوكي والتركي الذي ران عليها منذ قرون خلت، ومن هنا جاءت صيحة شيخ الأزهر حسن العطار 1766-1835م " حول ضرورة أن يتحدد ما بمصر من معارف وعلوم وأفكار، كما يعود نظام التعليم المصري الحديث إلى قرنين من الزمان، مر فيهما بموجات من المد والازدهار وموجات من التدهور والانحسار :

- موجتي الازدهار في عصر محمد على باشا وعصر إسماعيل 1863-1879م

- مجتى الانحسار: يمثلا عصر عباس حلمي الأول "1848-1854م" وسعيد بن محمد على باشا وعصر الاحتلال البريطاني "1882-الربع الأول من القرن العشرين.

بـ - ميزانية التعليم في عهد محمد على باشا (19):

ليس هناك تقدير دقيق لهذه الميزانية، حيث تم توزيع الإنفاق على التعليم بين الديوان المركزي الذي تقطع ميزانيته من ميزانية الدولة، والمديريات التي كانت تخصص قدرًا من ضرائبها لتمويل التعليم، ومع ذلك فقد قدر بعض الباحثين إجمالي ما كان ينفق على التعليم في العام أو السنة بين 200 إلى 250 ألف جنيه مصرى، هذا في الوقت الذي تراوحت فيه ميزانية الدولة بين 1.5 إلى 3 مليون جنيه سنويًا في أقصى سنوات ازدهار الدولة في عامي 1833م، 1843م، كما يذكر الرافعى في كتابه عصر محمد على وهكذا يبلغ الإنفاق على التعليم ما يعادل 10% من ميزانية الدولة. هذا كله بخلاف التعليم التقليدي الأهلى في الكتاتيب والأزهر، كما زادت ميزانية التعليم من 6000 جنيه في عهد الخديوى سعيد لتصل إلى 75000 جنيه عدا ما ينفق من التبرعات والأوقاف الخيرية، وهي ميزانية قليلة بالمقارنة بإجمالي موازنة الدولة التي بلغت عام 1875م حوالي 6 مليون جنيه، ويمكن حساب ما ينفق على الطالب سنويًا إذا عرفنا أن نفقات مدرسة التجهيزية الثانوية بالإسكندرية سنة 1869م قد بلغت 8895 جنيه تتفق على 300 من الطالب: أي أن متوسط ما ينفق على الطالب الواحد يتراوح من 15 إلى 27 جنيه سنويًا وهو ما يتراوح من 20000 إلى 30000 جنيه في العصر الحاضر. في حين أن ما ينفق على التعليم في بعض الدول الأجنبية يزيد أضعاف ما ينفق على التعليم في مصر، ففي أمريكا يتم إنفاق حوالي 25% من ميزانيتها، وفي سويسرا يتم

إنفاق حوالي 15% من ميزانيتها أما في السويد فيتم إنفاق حوالي 12% من ميزانيتها، في حين أن ما تنفقه مصر لم يزد عن 2% من ميزانيتها وذلك في الفترة من 1869م - 1879م.

ج - التعليم في مصر بين الصحوة والتدحرج:

شهدت البلاد يقظة قومية حقيقة نجحت في أن تفرض بعض متطلباتها ومنها إنشاء الجامعة الأهلية التي أصبحت بعد دستور 1923م جامعة حكومية "جامعة فؤاد الأول" نموذجاً للجامعة العصرية المتقدمة (20) وأصبحت مناقشة حق الفقراء في تعليم مجاني تتطرق من توجهات وقناعات سياسية متبلورة، وليس باعتبارها لوناً من الإحسان من الدولة أو ولـي النعم وازدهرت البعثات للخارج في مختلف الفروع المعرفية

كما أنه بعد ثورة يوليو 1952م أعلنت الدولة منذ البداية انحيازها للفقراء بتقرير المجانية حتى نهاية مرحلة الدراسات العليا، وتمت محاصرة التعليم الأجنبي والخاص وتوجه التعليم نحو الوحدة العربية والقومية العربية. وبعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر والتخلص عن التخطيط المركزي حدث بعضاً من مظاهر الإهمال والتدحرج في التعليم. أما في الوقت الحالي فقد تعددت مظاهر التدحرج التي يعانيها نظام التعليم في مصر لـلآتي (21):

- مدارس فقدت دورها التربوي والتعليمي وتخلت عنه للدروس الخصوصية ومراكزها المنتشرة.
- معركة طاحنة لتجريم الدروس الخصوصية انتصر فيها أبطأة تلك الدروس.
- كتب مدرسية "تكلف المليارات من الجنيهات لا يستخدمها التلاميذ" ويفضلون عليها كتب خارجية تافهة وعديمة القيمة.

- معلمون محبطون يائسون يتقاضون مرتبات زهيدة وتدور بينهم وبين الدولة معارك الكر والفر حول " قادر التعليم " .
- بعض عشرات من الجنieurs وشهادات دراسية مشكوك في قيمتها أصلا، فلم يعد أحد متاكدا أن شهادة الإعدادية أو الدبلوم الفني تعني أن صاحبها يجيد القراء والكتابة.
- لا أحد يعرف ما هو المعنى الحقيقي لحصول طالب على مجموع يتجاوز 100% في الامتحان.
- مؤسسة للجودة والاعتماد الأكاديمي لا أحد يعرف كيف تعمل، وما هي المعايير التي وضعتها لتلك الجودة وذلك الاعتماد، وتتعدد مؤتمرات تطوير التعليم، ولا يلمس أحد نتيجة لتصنيفاتها المنمقة.
- كل ذلك " تحت ضغط الأعداد الهائلة والطلب الاجتماعي والموارد الهزيلة " قد اختصرنا التعليم كله في هدف واحد أوحد وهو الأمر الذي أضفي المشروعية على ظواهر الغش وتسريب الامتحان وغير ذلك ويري البعض وجود درجة عالية من عدم الكفاءة في الإنفاق العام على التعليم في مصر، حيث أن النسبة العظمى من هذا الإنفاق توجه للإنفاق الجاري وليس الاستثماري، وتسحوز الأجر وتعويضات العاملين على النصيب الأولي من هذا الإنفاق، خاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي (حوالي 88%)، بالإضافة إلى جزء كبير من هذه الأجر يتم توجيهه للإداريين وغير الأكاديميين التي تتكدّس بهم مؤسسات التعليم الحكومية المختلفة. كما أنه يمكن الاستدلال على عدم كفاءة الإنفاق العام على التعليم بصورة غير مباشرة من خلال مؤشرات مثل ارتفاع معدلات الأمية والبطالة بين

المتعلمين وانخفاض معدلات العائد على التعليم وتراجع نوعية التعليم بصفة عامة (22).

لذا كان من الضروري الاهتمام بجودة التعليم وتحسين أدائه بشكل يسهم في تحقيق تمية اقتصادية وإحداث نهضة ملموسة في الاقتصاد القومي، وهذا من شأنه أن ينقلنا إلى الحديث عن جودة التعليم من خلال العنصر التالي.

د- مفهوم الجودة وأبعادها (23): الجودة هي " إعطاء العميل ما يحتاجه اليوم بثمن مقبول وبنكفة يستطيع تحملها مرات ومرات، مع محاولة إعطاء هذا العميل ما هو أفضل في الغد " كما أن الجودة هي " درجة التنساق والانسجام بين ما يتوقعه العميل وبين ما يحصل عليه بحيث يكون التوقع في مقابل الوفاء بالاحتياجات (24).

كما يرى توم بيترز Tom Peters أنه فيما يتعلق بالجودة " علينا أن نعطي لها بعدها الأخلاقي ونعرف بها كفضيلة، وشيء نسعى له لذاته وليس إستراتيجية للربح (25)

ثالثاً: تدعيم المجال التعليمي والآثار السلبية لعدم تحقيق شرط الواقع
مر الوقف في مصر بمجموعة من المتغيرات وأثر ذلك بدون شك على المجال التعليمي، وفيما يلي تناول ما يتعلق بذلك من خلال النقاط التالية:

حركة الوقف بين الانكماس والانتعاش:
استمرت الأوقاف الإسلامية تؤدي وظائفها ورسالتها المتعددة الأوجه، وبمرور الزمان وتعاقب المحبسين عبر الأجيال، تضخت أملاك الأوقاف من الأراضي والمباني والمؤسسات والبساتين ونحوها، غير أن حركة الوقف تتأثر على العموم بالأوضاع العامة، دينياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن ثم، فقد أصابها ما أصاب العالم الإسلامي في القرون الأخيرة من تفريط وفتور

وانكمash. ويُلاحظ أن التغير الكبير الذي طرأ على العالم الإسلامي، ابتداءً من القرن التاسع عشر الميلادي وإلى أواسط القرن العشرين، جرأ الغزو الأوروبي لمعظم الأقطار الإسلامية، كان من نوع جديد لم يسبق له مثيل في تاريخ المسلمين، فقد كان غزواً حضارياً وثقافياً واقتصادياً، بقدر ما كان غزواً سياسياً وعسكرياً.

وقد كان من نتائج هذا الواقع الجديد أن دخلت السلطات الاستعمارية في عدد من الأقطار الإسلامية في سياسة المحاربة والتضييق ضد الأوقاف الإسلامية ومؤسساتها القوية، وعملت على الدفع بها نحو التلاشي والإفلاس. وقد قام الشيخ محمد المكي الناصري، رحمة الله عليه، بوصف دقيق وتحليل عميق للسياسة الفرنسية تجاه الأقباط في الأقطار التي خضعت للسلطة الفرنسية في عهد الحماية (1912م . 1956م)، وذلك في كتابه الذي يُعدُّ وثيقة تاريخية في هذا المضمار، وهو (*الأقباط الإسلامية في المملكة المغربية*)، وقد قامت تلك السياسة على خمسة مبادئ هي(26):

(أ) التبذير في كل ما لا حاجة بالأقباط إليه ولا ضرورة تجبرها عليه، وسوء التصرف في أموالها وأملاكها.

(ب) استغلال ضعفاء المسلمين واستثمارهم بأقسى وجوه الاستغلال والاستثمار.

(ج) مطاردة العنصر الإسلامي من الأعمال الحبسية والجري على قاعدة التحiz.

(د) التغثير في كل المصالح الإسلامية التي أنشئت الأقباط من أجلها.

(هـ) مقاومة النفوذ السلطاني وتضييق دائنته بكل ما في الإمكان.

ومن التدابير التطبيقية لهذه المبادئ الاستعمارية بالمغرب، تقويت أجود الأراضي الحبسية إلى المستعمرتين الفرنسيتين، كما كانت تقدم قروضاً ضخمة من أموال الوقف للمصالح المرتبطة بها ولم تسترجع من هذه القروض قليلاً ولا كثيراً. كما تعمدت ترك المساجد المتضررة أو المتهمة عرضة للإهمال والهجران، وهي ذات أحباس مخصصة لها. وفعلت الإدارة الاستعمارية مثل هذا أو أشد منه مع المدارس الإسلامية الحبسية، وذلك أنه يوجد في كثير من مدن المملكة المغربية وبواديها عدة مدارس علمية مجيدة في التاريخ، لها أوقاف خاصة، وفيها مساكن معدة لسكنى الوافدين من طلبة العلم... غير أن مراقبة الأحباس أهملت هذه المدارس كل الإهمال حتى أصبح أكثرها معرضاً للانهيار والخراب، وبعض هذه المدارس تم تحويلها إلى إدارات ومرافق تديرها الإدارة الفرنسية، بل إن إحدى هذه المدارس المجيدة تم تحويلها إلى حظيرة للبهائم

وما فعلته فرنسا في المغرب، فعلت مثله في الجزائر وتونس وسوريا ولبنان.

(1) التمييز بين المتعلمين من حيث المستوى المادي:

أصبحت طائفة من المتعلمين تتلقى تعليماً متيناً يؤهلها لحفظ على مكانتها الاجتماعية، وطائفة أخرى يتم الحكم عليها من البداية بأنها ستتلقى تعليماً متدنياً لن يؤهلها للحركة الاجتماعية لتحسين وضعها الاجتماعي، فانعكس ذلك على المجتمع الذي لم يصبح مجتمع الجدارة والكفاءة وإنما أصبح مجتمعاً يكرس للطبقة الاجتماعية (27)، كما أن أبناء العائلات الأعلى دخلاً هم الأكثر استفادة من التعليم الجامعي ومن ثم فإن التعليم الخاص والدورس الخصوصية التي بدأت تنتشر في معظم الدول العربية سترزيد من

أزمة غياب العدالة وتضعف بشكل متزايد من قدرات الأسر العربية على تحمل تعليم أبنائها، كما أن التعليم يجب أن يستمر كأحد الأولويات لسياسات التنمية في البلاد العربية وتنشر حدة الفقر بشكل كبير (28).

إن التعليم الخاص ليس هو الحل الصحيح كما يري البعض وذلك حتى لا تتخلي الدولة عن مسؤوليتها في الإنفاق على التعليم، وإنما لا بد من البحث عن مدخل آخر يحقق تكافؤ الفرص التعليمية، ويسهم في بناء مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية، حيث أن التعليم يزود الأفراد بالقدرة على زيادة دخولهم وتحسين مستواهم.

من ثم فإن: الوقف يمكن أن يقوم بأداء دور مهم في هذا المجال خاصة أن التعليم لم يكن قاصراً على فئة من أبناء الشعب دون فئة أخرى؛ بل كانت فرص التعليم متاحة لجميع أبناء المجتمع عن طريق الوقف الذي كان قائماً بدوره بالشكل المطلوب في تلك الفترة (29).

(2) ضوابط علاقة الدولة بمؤسسة الوقف التعليمية والثقافية وطرق

تطويرها:

هناك مجموعة من الضوابط ذكر منها ما يلي (30):

أ- الضوابط الشرعية والقانونية، وتشمل:

- اختيار ناظر أو مدير أو قاف لكل قطاع وخاصة التعليم وتحديد سلطاته: وهو مدير عام للمؤسسة الوقفية التعليمية، كما أنه يستمد سلطاته من الوثيقة الوقفية التي تتضمن أسلوب إدارة العين الموقوفة وفقاً للشروط التي حددها الواقفون تنفيذاً لرغباتهم وأهدافهم في المجالات التي حددها. إن كتاب الوقف كان يكتبه الواقف في تلك العصور وكان بمنزلة اللوائح التي تنظم سير الدراسة بها (31).

- حفظ المال الموقوف: في معظم الدول الإسلامية كانت تمول في الأساس من أموال الوقف إلى العقود الأولى من القرن العشرين الميلادي، حيث كانت مؤسسة الوقف التعليمية والثقافية تقوم بنفس الدور الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم وكذلك وزارة التعليم العالي. لكن مع تعرض هذه الدول للاحتلال من قبل الدول الأوروبية فقد تعرضت الأوقاف لتدخل المحتل والنيل منها بهدف القضاء على استقلال التعليم والثقافة لأنه كان يتخرج منها المجاهدون والمرابطون الذين قهروا المحتل.

- احترام شرط الواقف: من المعلوم أن شرط الواقف كنص الشارع - ما لم يكن هذا الشرط متعارضاً مع شرع الله سبحانه وتعالى - وبالتالي فقد أصبح شرط الواقف بمثابة دستور ملزم لا يمكن تغييره أو الانحراف عنه، وإلا أخل ذلك بما شرطه الواقف.

ب-ضوابط تمويلية وتنموية: وتمثل تلك الضوابط فيما يلي:

- التمويل الدائم والمستمر من خلال العين الموقوفة.
- التنمية المحلية والتي تساهم في تدعيم وتفعيل قطاعات الاقتصاد القومي من خلال المساهمة الفعالة في عملية الإنفاق العام وخاصة المتعلقة بالتعليم وبالخصوص التعليم الجامعي.

(ج) الضوابط الرقابية: وتعد هذه الضوابط من أهم دعائم نجاح مؤسسة الوقف، وتشمل:

- رقابة القضاء في: حفظ الأصول الموقوفة وتنمية مواردها، وكذلك تصفح أو متابعة أحوال الوقف، هذا بالإضافة إلى محاسبة نظار الوقف.
- رقابة الأئمة والعلماء، خاصة أن الوقف يعد مورداً من موارد الدولة في الفكر الإسلامي والذي يعد عملية تعبدية بالدرجة الأولى.

- رقابة الدولة، لأنه مما يدعم ويقوم نجاح مؤسسة الوقف بصفة عامة وفي مجال التعليم بصفة خاصة ضرورة وجود قانون ملزم لا يمكن تعديه وهذا من باب الحفاظ على تلك الأصول الموقوفة خدمة لمن تم وقفها من أجلهم.

(3) الوقف على رواتب أساتذة التعليم (32).

أجاز الفقهاء للمعلمأخذ راتبه من حبس المدرسة إن قام بالوظيفة المشروطة عليه في ذلك، وكان المال الموقوف على المدرسة لا يعلم أنه تعلق به حق معين، ويمكن الاستفادة من هذا التطبيق التاريخي وتوجيه الأوقاف من حيث على رواتب أساتذة التعليم نظراً إلى التمويل، ويمكن تطبيق الوقف على رواتب الأساتذة من خلال إصدار صكوك رواتب الأساتذة الوقفية لكل أستاذ لا يتلقى أي راتب.

(4) الوقف والتعليم والتنمية المعرفية (33) والوقف مصدر رئيس لنشر التعليم والتربية وإثراء المعرفة بدءاً بالكتابات، حيث كان تعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن في المساجد. وقد وظف الوقف في دعم العلم وطلابه وتمكين طالب العلم من إكمال دراسات متخصصة، والهجرة والسفر إلى مختلف أصقاع الدنيا من أجل الحصول على تعليم فني أو تقني وصولاً إلى إعداد المسلم القادر العالم، وأصبحت الأموال الموقوفة سبباً في تحقيق إنجازات رئيسية في الفروع المتصلة بعلم الكيمياء والأدوية، وكانت كليات الطب والمستشفيات التعليمية هي المختبرات العلمية لتطور ولتطوير العلوم التجريبية وعلم الطب والصيدلة.

وقد حفل تاريخ التعليم الإسلامي بمن سجل هذا الدور المميز للأوقاف التي حافظت على قيمة العلم والعلماء والارتقاء بالطلاب وثقافتهم، فدورات

نظام الوقف التي يكشف عنها تراث الأمة العظيم في مجال التعليم العالي، يشكل نموذجاً استرشادياً يساعد مع فعاليات أخرى في بناء مجتمع مدنى حقيقى، ونسجل شاهداً حضارياً على دور الأوقاف في مجال التعليم والثقافة الإسلامية:

يؤكد ذلك كل من كتب عن الحضارة الإسلامية والوقف، فقد اتخذ المسلمون في بداية أمرهم وعهودهم الأولى المساجد معاہد للتعليم فكانت الجماعة (جماعة المسجد المشرفة على الوقف) تتکفل بأرزاق ومعاش المعلمین عن طريق الوقف.

وقد كان نظام الأوقاف هو العمود الفقري للمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى كالمساجد والزوايا وغيرها، وبلغ عدد المدارس في بيت المقدس من القرن إلـ 5-12 الهجري حوالي 70 مدرسة كلها مدارس موقوفة تقدم التعليم مجاناً من ريع أوقافها بالإضافة إلى مرتبات ومخصصات للطلاب.

وقد حق الإنفاق الشخصي على أوقاف المدارس نتائج مهمة ومتعددة، منها: الفن المعماري، وتهيئة فرص التعليم المجاني للطلبة، وتوفير وظائف مجانية للمدرسين والعاملين، مما جعل بيت المقدس مركزاً مهماً ورئيساً للعلم والثقافة في العالم الإسلامي كله.

من ثم فإن: الأوقاف كانت توقف طلباً للأجر والثواب من الله في الدنيا والآخرة، كما كانت شاملة وعامة لكل محتاج إليها من طلبة العلم من جميع الأحياء كما كان يستفيد منها؛ بل ويتعرف بها الأساندنة والعلماء والأئمة الذين يأنفون أخذ المال من الناس والحكام والأمراء حتى لا يتهموا في دينهم وعلمهم، كما أن الوقف الإسلامي يتمتع بمزايا ليس لها حدود جغرافية فهو يشمل جميع

الأراضي، حيث أنه لا تخلو دولة من وجود مسلمين فيها، لأنه دين الرحمة والعطف والخير والبر.

يستنتج مما سبق: أن من أهم أسباب تدني مستوى التعليم هو التدني الملحوظ في رواتب القائمين بالعملية التعليمية، لأنه بدلًا من تفرغه للرسالة التعليمية أصبح مشغولاً ومنهمكاً بما سيحصل عليه خاصة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار لكافة السلع والخدمات والتي أصبح هذا الفريق لا يستطيع أن يوفر كل ما يلزمه بسهولة، كل ذلك كان له دوره البارز في تدني المستوى التعليمي عن ذي قبل، لأنه في الماضي ونظراً لحصول القائمين على العملية التعليمية على عائد ملائم فكان تفرغه تماماً للعملية التعليمية.

كما يستنتج أيضاً: هبوط منحني التعليم – في معظم الأحوال – بشكل ملحوظ مقارنة بالوضع قديماً، وقد لا نبالغ إذا ما قلنا أن مقدار ما كان يحصله طالب العلم قديماً في مرحلة التعليم الأساسي يفوق كثيراً مقدار ما يحصله طالب العلم الآن في المرحلة الجامعية.

وقد يرى البعض أن حجم الاكتشافات والتقييمات الحديثة ساهمت كثيراً في حصول الطالب على قدر كبير من المعلومات في الوقت الحالي مما كان من قبل، ولكن الحقيقة أن ذلك في أغلب الأحوال يكون من نصيب الدول المتقدمة لقاء ما تخصصه من موازناتها لصالح التعليم، في حين أن الدول النامية – ومنها بدون شك معظم الدول الإسلامية – مقدار ما تنفقه على التعليم أقل بكثير مقارنة بالدول المتقدمة، وهناك مؤشرات تبين مدى تدني مستوى الإنفاق على التعليم وكمواذج يبيّن ذلك يمكن بيان الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج الإجمالي من خلال الجدول التالي

جدول رقم (5)

**الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول
لعامي 1990/2000**

تنمية بشرية مرتفعة (المتوسط) (%)			تنمية بشرية متوسطة (المتوسط) (%)		
2000	1990	السنة الدولة	2000	1990	السنة الدولة
7.6	7	النرويج	6.5	5.3	المغرب
5.2	6.5	كندا	-	3.9	مصر
5.3	3.6	المكسيك	6.4	6	تونس

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005م، نيويورك، أمريكا، ص 254 - 256

**(5) الإنفاق العام على التعليم في بعض الدول الإسلامية والأجنبية كنسبة
من الناتج المحلي الإجمالي**

إن مقدار ما ينفق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية ضئيل جداً ناهيك عن أن حجم الناتج في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة ضئيل جداً هو الآخر، وقائماً على بيان لبعض مؤشرات الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (34):

جدول رقم (6)

**الإنفاق العام على التعليم في بعض الدول الإسلامية والأجنبية كنسبة من الناتج المحلي
الإجمالي**

2005/2000 (%)	1991 (%)	السنة الدولة	2005/2000	1991 (%)	السنة الدولة
3.5	9.1	طاجيكستان	--	3.9	مصر
2.3	3.3	النيجر	6.8	5.8	ال سعودية

--	0.9	نيجيريا	5.1	4.8	الكويت
5.9	5.1	الولايات المتحدة	6.2	5.1	مالزيا
5.4	4.8	المملكة المتحدة	3.7	2.4	تركيا
1.9	2.2	الصين	4.9	8	الأردن
3.8	3.7	الهند	4.7	4.1	إيران
3.6	--	اليابان	8.5	2.2	غويانا

المصدر: الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي "مؤشرات مقارنة" الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1430هـ - 2009م، ص 162 - 166، نقلًا من: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2007/2008م، ومعهد اليونسكو للإحصاء عام 2007م.

(6) الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي لبعض الدول الإسلامية والأجنبية (35)

يبين الجدول التالي مقدار ما تتفقه الدول على التعليم كنسبة من حجم الإنفاق الحكومي، وذلك في الدول الإسلامية والدول الأجنبية، وهو يبيّن مدى التدني الملحوظ في على التعليم في الدول الإسلامية مقارنة بالدول الأجنبية، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (7)

الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي لبعض الدول الإسلامية والأجنبية

(%) 2005/2000	(%) 1991	السنة الدولة	(%) 2005/2000	(%) 1991	السنة الدولة
12.7	3.4	الكويت	15.3	12.3	الولايات المتحدة
27.6	17.8	السعودية	10.5	--	اليابان

25.2	18	ماليزيا	12.1	--	المملكة المتحدة
20.6	19.1	الأردن	13	12.7	الصين
14.5	6.5	غويانا	10.7	12.2	الهند

جدول رقم (8)

قيمة أوقاف التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2005م-

2008م

2008 مليار دولار	2007 مليار دولار	2006 مليار دولار	2005 مليار دولار	مؤسسة التعليم العالي	م
36.556	43.635	28.916	25.473		1
22.870	22.530	18.031	15.224	جامعة بيل، كنتكت	2
17.200	17.165	14.085	12.205	جامعة ستانفورد، كاليفورنيا	3
16.349	15.787	13.45	11.207	جامعة برينستون	4
16.111	15.614	13.235	11.610	جامعة تكساس، تكساس	5
10.069	9.980	8.368	6.712	معهد ماساتشوستس للتقنية (ام آي تي)	6
7.572	7.090	5.652	4.931	جامعة ميشجان، ميشجان	7
7.244	6.503	5.141	4.215	جامعة نورث ويست	8
7.147	7.150	5.938	5.191	جامعة كولومبيا، نيويورك	9
6.659	6.590	5.643	4.694	جامعة تكساس (إيه اند ام)	10

ويوضح الجدول أعلاه العشر جامعات الأولى من حيث الترتيب، في قيمة أوقافها؛ حيث تتربع على القمة جامعة هارفارد الأمريكية، والتي تحتل المركز الأول للسنة الخامسة على التوالي على مستوى جامعات العالم حسب تصنيف كيو اس (التايمز) للعام 2008م، كما تعتبر من أنجح الأوقاف في العالم من ناحية استثمار أصول الوقف التي بلغت إلى 34,9 مليار دولار في عام

2007م؛ مكونة من 11 ألف وقف، وقد تولى إدارة الأوقاف شركة إدارة هارفارد التي يديرها منذ عام 1974م حتى عام 2006م محمد العريان وهو مسلم عربي. ولا يخفى على أي باحث مطلع وجود علاقة مباشرة بين التصنيف الأكاديمي لأي جامعة، ووجود موارد متاحة لديها، وعلى رأسها الموارد المادية التي تعتبر الأوقاف أفضليها؛ لاتسامها بالثبات والديمومة. ويبين الجدول التالي أكبر عشر جامعات بالمملكة المتحدة ومقدار ما ينفق على هذه الجامعات للنهوض بالعملية التعليمية، وهذا مما لا شك فيه كان له أبلغ الأثر في تصنيف هذه الجامعات ضمن أفضل مجموعة من الجامعات العلمية على مستوى العالم:

جدول رقم (9)

أكبر عشر جامعات بالمملكة المتحدة

(القيمة مليون جنيه إسترليني)

2008	2007	2006	2005	السنة		م
				مؤسسة التعليم العالي	جامعة كامبريدج	
--	--	4100	4100		جامعة أوكسفورد	1
--	3600	--	--		جامعة أدنبرة	2
185	216	201.3	201.3		جامعة جلاسجو	3
121	134.1	123	123		الكلية الملكية بلندن	4
110.8	121.9	111.9	111.9			5

ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أن معظم هذه الجامعات تستخدم إيرادات

الأوقاف في التالي:

- أ- تخفييف العبء عن الميزانية الخاصة بالجامعة.
- ب- خفض نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى تعداد الطلاب.

ج- استقطاب متخصصين وخبراء للكراسي تميزين أكاديمياً.

د- استقطاب طلبة ممتازين.

هـ- تطوير المعامل والمكتبات.

(7) هجرة العقول والكفاءات من العالم الإسلامي (36):

يلاحظ وجود مشكلة كبيرة تمر بها معظم الدول النامية، ومنها لا شك الدول الإسلامية وهي هجرة العقول العلمية النابهة منها إلى الدول المتقدمة، ومقدار الخسائر التي خسرتها الدول العربية، وفيما يلي بيان بأهم الإحصاءات التي تبيّن ذلك:

أ- 11 بليون دولار خسائر الدول العربية خلال التسعينات من القرن العشرين بسبب هجرة العقول العربية إلى الخارج.

ب- 54 % من الطلاب العرب الذين في الخارج ولا يعودون إلى أوطانهم.

ج- 34 % من الأطباء الأكفاء في المملكة المتحدة من العرب.

د- 75 % من الكفاءات العربية المهاجرة تتجه إلى ثلات دول هي: أمريكا - بريطانيا - كندا

هـ - عدد العلماء والأطباء والمهندسين العرب ذوي الكفاءات العالمية في الغرب يقدر بنحو 450 ألف عالم " تقرير للجامعة العربية ".

و - 50 % من الأطباء، و 23 % من المهندسين، و 15 % من العلماء النابهين من دول العالم الثالث المهاجرين إلى دول الغرب هم من العالم العربي.

ز- 824 ألف من الكفاءات والعقول المصرية تعمل في الخارج حتى عام 2003م من بينهم 2500 عالم رفيع المستوى " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري ".

ح- قدمت مصر نحو 60 % من العلماء والمهندسين العرب العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين بلغت مساهمة كل من العراق ولبنان 10 % من جملة الكفاءات العربية في أمريكا، بينما بلغت مساهمة كل من الأردن وسوريا وفلسطين 5 %.

ط- يوجد في أمريكا 318 عالم مصرى من أكبر الكفاءات العالمية، وفي كندا 110 عالم مصرى، وفي استراليا 70 عالم مصرى، وفي بريطانيا 35 عالم مصرى، وفي فرنسا 36 عالم مصرى، وفي ألمانيا 25 عالم مصرى، وفي سويسرا 141 عالم مصرى، وفي هولندا 40 عالم مصرى، وفي النمسا 14 عالم مصرى، وفي إيطاليا 90 عالم مصرى، وفي إسبانيا 12 عالم مصرى، وفي اليونان 60 عالم مصرى. وتتضمن هذه الأرقام تخصصات عالية ونادرة مختلفة.

لذا، فإن الوقف في هذه الحالة يمكن من خلاله العودة مرة أخرى للنهوض بالتعليم في الدول الإسلامية

رابعاً: نظام الوقف ودعمه للعملية التعليمية وجودة التعليم الجامعي:
لا شك أن الوقف يقوم بدور فعال في مجال التعليم إذا ما تم استخدامه بشكل جيد وتحقق شرط الواقف فيه ويمكن إبراز نظام الوقف الدور والذي يمكن أن يؤديه من خلال ما يلي:

(1) **الدور التعليمي للوقف:** شارك الوقف في إقامة العديد من المدارس ومن أهم تلك المنشآت بُرِز دور الوقف من خلال العناصر التالية (37):

- أ- المنشآت الوقفية نواة عمرانية للمدن الجديدة.
- ب- تطور المدن الموجودة.
- ج - إنشاء مدن جديدة.

من ثم يمكن اقتراح تدعيم مدينة زويل للعلوم – نسبة إلى العالم المصري د. أحمد زويل – بحيث يتم رصد جزء كبير من أموال الوقف لها، خاصة وأن مجالها هو التعليم العالي وبالأخص في مجال التكنولوجيا والحواسيب الآلية، وبالتالي لا يقتصر الدور على مجرد التبرع لهذه المدينة، بل يفضل – ودعا لهذه المدينة – أن يتم وقف جزء من أموال الوقف لصالح هذه المؤسسة، خاصة وأن حرص الإسلام منذ اللحظة الأولى على الاهتمام بالعلم وطلابه وكل ما يتعلق بالنهوض بالعملية التعليمية.

كذلك، طرح قضية الوقف كمدخل تمويلي مناسب للمشاركة الأهلية في دعم التعليم والثقافة ومحاولة استفادة بعض المؤسسات الحكومية من هذا البحث مثل وزارة الأوقاف المصرية والدعوة إلى الوقف والبحث عليه لما في ذلك من بعد دنيوي تنموي للمجتمع والموقوف عليهم وبعد آخروي للواقف الذي ينال الأجر والثواب المستمر وال دائم إلى يوم القيمة.

(2) الأوقاف التعليمية: العمارة والخدمات (38):

كانت العملية التعليمية في البداية مرتبطة بالمسجد ثم ما لبست أن استغلت وأصبحت مستقلة بذاتها تشكل وحدة منفصلة لها طابعها الخاص، ثم أصبح المسجد بعد ذلك من لواحق ولوازم المدرسة الواقفية، بعدها نمت المدارس لتحول إلى أحياe جامعية بما تحتويه من مراافق خدمية متكاملة تضمن التعليم والإيواء والإعاشة والتنفيذ والترفيه.

ولتوفير العناية الصحية لطلبة المدارس الواقفية كان يلحق بها مستشفى يعمل بها أطباء لمداواة الطلبة.

كما شملت خدمات الأوقاف التعليمية أحياناً أدوات الكتابة من ورق ومداد وأقلام.

(3) المؤسسات الخيرية الأمريكية (39):

يركز هذا الاتجاه على دراسة نشأة المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى اختلاف ظروفها عن الأوقاف الخيرية في أوروبا مثل كتاب ديفيد هاماک " وضع القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة المنشور عام 1998م، حيث يقدم هذا الكتاب عرضاً لنشأة وتطور القطاع الخيري بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدم ديفيد هاماک عرضاً لنشأة وتطور القطاع الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من النموذج البريطاني الخيري المرتبط بالكنيسة الذي تم تطبيقه في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي، وكذلك قدم عرضاً للدور الإيجابي الذي قام به الدستور الأمريكي في دعم القطاع الخيري.

كذلك بين أن نشاط القطاعات الخيرية التوسعية اتسع، ومن النماذج التي أسهمت في الأنشطة الخيرية، الجمعيات اليهودية والمؤسسات النسائية التي وجدت في النشاط الخيري مظهراً من مظاهر القوة الاجتماعية، ويركز الكاتب على القطاع الخيري في القرن العشرين وبالتحديد تلك المؤسسات الخيرية وتوجلها في المجالات العلمية والرعاية الصحية والتقدم الحضري (40).

من ثم فإن مفهوم المؤسسات الخيرية الأمريكية من وجهة نظر البعض: هي منظمة مستقلة تقوم وفقاً لإدارة أحد مانحي الأوقاف الخيرية والذي تمتلك المؤسسة الخيرية بفضلها وقفية تدار بواسطة عدد قليل من الأشخاص (41).

(4) أوجه الشبه والاختلاف بين المؤسسات الخيرية والوقف(42):

هناك تشابه من حيث حبس أموال نقدية أو عقارات عينية والاستفادة من عائداتها لصالح أهداف خيرية، إلا أن الوقف الأمريكي يعهد فيه بإدارة الأموال

المحبوسة إلى الجهة الموقوف لصالحها مثل الجامعات أو المستشفيات بخلاف المؤسسات الخيرية ذات الإدارة المستقلة عن المانحين والمنوхين كما يتشابه مفهوم المؤسسات الخيرية إلى حد كبير مع مفهوم الوقف في الخبرة الإسلامية والذي يعرف بأنه "حبس العين" أي مال يمكن الانقاض به على حكم ملك الله سبحانه وتعالى والتصدق بالمنفعة حالاً أو مala للصرف منه على جهة من الجهات الخيرية مثل القراء والمساجد والمستشفيات، كما يرجع البعض وجود عديد من أوجه التشابه بين مفهوم الوقف الإسلامي والمؤسسات الخيرية الأمريكية إلى انتشار المفهوم الإسلامي للوقف في أوروبا بداية من القرن السادس كجزء من التفاعل الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي نتيجة للحروب الصليبية، وقد انتقلت هذه الخبرة مع الأجيال الأولى من المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا خاصة الفاعلين منهم في المؤسسات الكنسية الأمريكية (43).

(5) الأدوار الاجتماعية للمؤسسات الخيرية: تتمثل تلك الأدوار فيما يلي:

- دعم التعليم ما قبل الجامعي من خلال التوسيع رأسياً وأفقياً في إنشاء المدارس والمعاهد الصناعية، ورفع مستوى تدريب الكوادر التدريبية في تلك المؤسسات.
- دعم التعليم الجامعي عن طريق دعم إنشاء وصيانة البنية التحتية للجامعات الأمريكية من معايير ومكتبات وقاعات دراسية، بالإضافة لذلك تمويل المشروعات البحثية المتميزة في مختلف فروع العلوم التطبيقية والاجتماعية.

- دعم الدراسات العليا(44): حيث أسهمت المؤسسات الخيرية في تأسيس أقسام علمية ومراكز بحثية لحقول دراسية لم تكن موضع اهتمام من قبل مثل دراسات المرأة ودراسات الأقلية الأفريقية.

(6) مظاهر الوقف في الحضارة المصرية القديمة (45):

يلاحظ بعض التصرفات عند المصريين القدمى لها شبه وطيد بالوقف، فقد أوضحت بعض الآثار المكتشفة في الدولة المصرية أن الأراضي كانت ترصد للمعابد والمقابر بغية صرف عائداتها على أصلاحها وأداء رواتب الكهنة، وكان المتبرعون يستهدفون من وراء ذلك التقرب إلى الآلهة على أساس أنها تضمن لهم تحقيق السعادة في الآخرة، وهذا شبيه بالوقف العمومي. إن الحضارة المصرية عرفت الوقف، مما يعطي فكرة واضحة على أن الوقف قديم لا مستحدث، وتاريخ المصريين قديم ابتداء من 3200 سنة قبل الميلاد، مما يوضح العمق الزمني لبدء مظاهر الوقف في هذه الحضارة العريقة على وجه التقرير. وتؤكد المصادر التاريخية المكانة المتقدمة التي احتلتها علوم الطب والهندسة والفلك والفيزياء والجبر بالإضافة إلى أنواع متعددة من العلوم والأداب والفلسفات الأخرى عندما كان الاهتمام بها من خلال مؤسسات الأوقاف.

يستنتج مما سبق أنه: يمكن أن يتم من خلال الوقف توفير مصدراً مهماً من مصادر التمويل التي يمكن أن تستخدم في مجال التعليم، وهناك مبررات تدعو إلى ضرورة استعادة دور الوقف في الوقت الحالي، حيث أثبتت صيغة الوقف - كمصدر أساسي للتمويل الذاتي - أنها أكثر الصيغ ملائمة من حيث استقرار المؤسسات التعليمية ذاتها، والاستمرار في الأداء دون تأثير كبير

بالنقبات والأزمات الطارئة، والاستقلالية في البحث العلمي والحرية في الفكر دون قيود أو شروط تملّى على الباحثين.

إن ما سبق ذكره يؤكد – في رأي الباحث – على أن تطبيق الوقف في مصر سيُلقي ثماراً ونجاحاً ملماً.

(7) الوقف وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن أهمية الأوقاف تكمن في استدامة التمويل والعمل وتطويره لذلك فإن الحاجة تظهر في ضرورة إنشاء وقف لمؤسسات العمل الأهلي، لاستدامة تمويلها ودعم حاجات المجتمع القائمة على مؤسسات العمل الأهلي في كافة المجتمعات، فالوقف بمشاريعه يعني عن الإنفاق الحكومي للمؤسسات الخدمية اليوم بل هي من صناعته، وبذلك نستطيع أن نوفر ميزانية كبيرة على الحكومات، ونخفف عبء الضرائب عن كاهل المواطنين.

(8) أبرز المجالات والكيانات البحثية التي يمكن صرف ريع الأوقاف فيها:

أ- مراكز البحث:

تعتبر الموارد المالية من العناصر الأساسية لإنجاز البحث العلمي في الواقع المعاصر الذي يتطلب مجموعة من المصروفات الازمة لإنجاز البحث العلمي على الوجه الأمثل في مراكز البحوث المتخصصة، ومن هذه المصروفات على سبيل المثال: المصروفات على الجهاز الإداري: وهذا الجهاز له أهمية بالغة في وضع خطة الجامعة أو مركز البحث، واستكتاب الباحثين، أو تلقي طلباتهم ومشاريعهم البحثية، والتواصل معهم، والإشراف العلمي، وتقديم الخدمات للباحثين إلى غير ذلك. وطبعية هذه المصروفات أنها مصروفات دائمة، وليس مؤقتة، والملائم لتلبية هذه المصروفات الدعم الثابت المستمر من ريع الأوقاف المخصصة لدعم البحث العلمي، وليس

التبرع المقطوع أو المخصصات المقطوعة، وهذا الريع الدائم مفيد في رسم الخطط الإستراتيجية، والخطط التوسعية، كما أنه مفيد في بناء الخطط التشغيلية ومؤشرات الأداء، والحكم الفقهي للصرف على الجهاز الإداري من ريع الوقف المخصص لدعم البحث العلمي، أنه يجوز ذلك (46) مع أن هذا الجهاز الإداري لا يباشر العمل البحثي، وإنما يقدم الخدمات المساعدة للباحثين، وللبحث العلمي - لأن في ذلك تحقيقاً لمصلحة البحث العلمي، وهي من المصادر التي تحقق مصلحة شرعية وتدخل في عموم الصدقة الجارية وفي سبيل الله.

ب- مكافآت الباحثين:

وهذه المكافآت لها أهميتها في حفز الباحثين على تفريغ أوقاتهم للانشغال بالبحث العلمي، ويجوز الصرف من الوقف لطلاب العلم والباحثين بإعطائهم مبالغ بصورة مكافأة أو حافز أو نحو ذلك؛ لما في ذلك من صالح ظاهرة، كما أنه يجوز للباحثينأخذ هذه المكافآت مع إخلاصهم النية أن تكون هذه الأبحاث مبتغى بها وجه الله لا عرضاً من الدنيا، وهذه المكافآت مما يعين على طاعة الله كما جاء في الحديث: (إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله) (47) ومبلغ هذه المكافآت يختلف باختلاف مستوى الباحث، ودرجته العلمية، وطبيعة البحث، وغير ذلك من الاعتبارات (48).

ج- رواتب الباحثين:

تضمن مراكز الأبحاث عدداً من الباحثين الدائمين في المركز (49)، ووجود الباحثين الدائمين مفيد جداً في إثراء البحث العلمي، والقدرة على إنجاز خطة البحث في أي مجال من المجالات التخصصية، وما يصاحب ذلك من إنجاز للبحوث، والنقاش المثير بين الباحثين، والصرف من الأوقاف المخصصة

لدعم البحث على العلمي على رواتب الباحثين جائز، ويعتبر من المصادر الأساسية، خاصة وأن الباحث فرغ منفعته ووقته وفق عقد الإجارة على العمل الموقع مع مركز الأبحاث.

د - مكافآت اللجان العلمية:

وتقوم هذه اللجان بالإشراف العلمي، وضمان جودة الإنتاج العلمي في المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية ومراكز البحث ونحوها، وتكون مكافآت هذه اللجان غالباً مقابل الاجتماعات بمبلغ مقطوع لكل اجتماع حسب اللوائح المالية المنظمة. ويمكن الصرف من الأوقاف المخصصة للبحث العلمي على اللجان العلمية؛ لأن وجودها يحقق مصلحة البحث العلمي وجودته والتخطيط له.

ه - مكافآت التحكيم العلمي:

جرت العادة أن يكون هناك تحكيم علمي وفق أسس علمية بحيث يعطى البحث بعد إنجازه لاثنين أو أكثر من المحكمين، لإبداء تصويباتهم، ومقتراحاتهم التطويرية، وإعطاء حكم لقبول البحث للنشر أو عدمه.

ويجوز الصرف من الأوقاف المخصصة للبحث العلمي على هذا النوع من المكافآت لما في ذلك من مصلحة تطوير البحث العلمي، والاطمئنان لصلاحيته للنشر (50).

خامساً : بين الوقف والتعليم الخاص
 لا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به التعليم الخاص، حيث أنه يسهم بدور ملحوظ في مجال التعليم، بل إنه أثبت كفاءة لا يمكن إغفالها مقارنة بوضع التعليم العام في مصر، ومع ما للتعليم الخاص من دور في هذا المجال إلا أن توافره لا يتاسب إلا مع شريحة محدودة في المجتمع المصري الذي يتسم عدد كبير من أفراده بمحضدية الدخل الأمر الذي يتربّ عليه حرمان

كثير من أفراد المجتمع من الوصول إلى مستوى عالٍ من التعليم، ومن ثم يمكن من خلال الوقف المساهمة في توفير قدر من الأموال التي تساهم في نشر العلم على عدد كبير من أفراد المجتمع بشكل قد يكون أفضل - في بعض الأحيان - من التعليم الخاص، ونحاول من خلال النقاط التالية بيان الدور الذي يقوم به التعليم الخاص وكذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه الوقف.

(1) التعليم الخاص ومدى مساهمته في العملية التعليمية وال الحاجة إلى تطبيق الوقف:

لا شك أن التعليم الخاص يعد من حيث مستوى وجودته أفضل بكثير

مقارنة بالتعليم العام لعدة أمور منها:

- قلة عدد الطلاب مقارنة بالتعليم الحكومي أو العام.
- توفر المكان الملائم للطلاب.
- تقديم الخدمة بشكل مميز مقارنة بالتعليم الحكومي أو العام.
- حرص كل مؤسسة تعليمية خاصة على تقديم الخدمة الأفضل أو الأجدد وذلك من قبيل المنافسة في هذا المجال.

ولكن: ليس بإمكان كثير من الطلاب الالتحاق بالتعليم الخاص، وبالتالي يترتب على ذلك حدوث أو وجود طبقة اجتماعية متميزة، وقد تتعامل تلك الطبقة بشكل من الاستعلاء على الطبقات غير القادرة على الالتحاق بالتعليم الخاص.

من ثم يؤدي ذلك إلى شعور الطالب الذي التحق بهذا النوع من التعليم بأنه ممتلك للمؤسسة التعليمية التي التحق بها، فيتعامل بطريقة غير لائقة مع معلميه زعماً منه بأنه صاحب أو مالك أصلي لهذا المكان بما دفعه من أموال.

من هنا تظهر أهمية الوقف في هذه الحالة يمكن من خلاله المساهمة بشكل فعال في مجال التعليم، خاصة أن دائرة التعليم الخاص اتسعت بشكل واضح مما ترتيب عليه جعل الفقراء غير قادرين على الحصول على العديد من الخدمات بسبب مقدار ما يتم دفعه من رسوم لالتحاق بالتعليم الخاص، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستبعاد الاجتماعي (51). كذلك يتم بسبب ذلك الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم وعدالتها بالنسبة لجميع المواطنين بسبب الاختلاف بين البيئات التعليمية عند المقارنة بين التعليم الخاص والتعليم العام (52).

نتيجة لذلك: أصبحت الحاجة ماسة لقيام بتفعيل الوقف ليؤديدور المنوط به ويقضي أو - على الأقل - يحد من مساوى التعليم الخاص على الطبقات الفقيرة، وهذا ما أكدته الكثير من تقارير العالم عن التنمية البشرية والتي تبين أن الإنفاق على التعليم يعد من أكبر التحديات التي تواجه التعليم في الوطن العربي (53).

(2) تجربة "الوقف المصري"

مرت تجربة الوقف في مصر ببعض المعوقات السياسية والقانونية حدثت من قدرتها على القيام بدورها كما ينبغي، ولا شك، هذا كان له أثره السلبي على أداء المؤسسات الوقفية ومن ذلك على سبيل المثال تجربة "الوقف المصري" التي نفذتها - مؤخراً - مؤسسة "عامر جروب" بمصر عن طريق تخصيص ثلث دخل المجموعة لصالح عمل الخير، فقد وجدت تلك المؤسسة نفسها ستقع في مشكلات مع قانون الأوقاف الذي كان له تأثيره السلبي والذي بدوره أدى إلى لجوء تلك المؤسسة إلى بعض الدول لكي تتمكن من توصيل

المنفعة لمستحقيها، مستفيدة من نظام **trust** المعمول به في بنوك دولة مثل المملكة المتحدة(54).

وقد أسس هذا النظام في الأساس ببنوك المملكة المتحدة من أجل صغار المدخرين؛ حيث يمكنهم وضع أموالهم في صناديق يعين عليها أمين للاستثمار، وهو شخص ثقة يملك كل الأوراق والعقود، ومدير للاستثمار يتولى إدارتها في المجالات المختلفة، ليحصل الأفراد كل فترة على ريع هذه الأموال بعد استثمارها.

وبنفس المنطق يذهب ثلث ريع مجموعة "عامر جروب" لهذا الصندوق المعين عليه أمين ومدير للاستثمار من قبل البنك، وهذا الشخصان يعينان كعضوين في مجلس إدارة المجموعة.

ووفقاً لما أكدته بعض رجال الأعمال فإن هذين الشخصين تكون مهمتهما الحصول على ثلث ريع المجموعة سنوياً، ليقوما بتوزيعه على مؤسسات عامر الخيرية المنتشرة في أنحاء مصر، وفي حال توفاه الله يمكن لهما الاستقلال بالثالث واستثماره خارج مجموعة عامر، ولكن بشرط موافقة شيخ الأزهر على مجالات الاستثمار، ولا شك أن هذا يعني أن نجاح تجربة الوقف يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مساعدة الحكومة في مصر لإنجاح تلك التجربة، وأن عدم مساحتها في ذلك يتربّع عليه حدوث بعض المعوقات ومن أهمها المعوقات القانونية، وهذا ما أدى إلى تحول أو لجوء مؤسسة "عامر الخيرية" للخارج لعدم توافر المناخ المناسب داخل حدود الدولة.

إن هذا يعني أن هناك رغبة أكيدة من جانب رجل الأعمال في عمل الخير، الحكومة المصرية في النظام السابق كانت وراء تغيير القادرين من

القيام بأعمال خيرية ومنها الوقف الذي يمكن أن يسهم بدور فعال في مجال التعليم الوقف من خلال قانون عقيم لا يتفق مع الشريعة الإسلامية.

وما يؤكد على ذلك هو حرمان القانون المصري الواقف من حقه الشرعي في تعيين ناظر لوقفه، ويحول لوزير الأوقاف هذا الحق، كما أنه يجعل مصارف الوقف متغيرة؛ فيمكن أن تقوم وزارة الأوقاف بتغييرها تبعاً لما تراه، بخلاف ما يريد الواقف، كما يرى البعض أنه مع هذه المخالفات الشرعية فقد حدث أن فقد الوقف هدفه ومغزاه، ولم تعد له قيمة في المجتمع، ومع أن الموازنة أصبحت عاجزة عن الوفاء بكثير من المتطلبات من بناء مستشفيات ومدارس فإن الحكومة المصرية أحكمت سيطرتها على الأوقاف بقانون يحرمنها من أداء هذه المهمة، وإذا كان هناك من نجح في الهروب من هذا الوضع عبر الاتجاه إلى نظام *"trust"* في المملكة المتحدة فإن كثيراً من رجال الأعمال ممن لم يفطروا لهذا الحل حرمتهم الحكومة من فعل الخير وإفادته المجتمع.

يستنتج مما سبق: أن تجربة الوقف في مصر لم تحقق الدور المطلوب منها بشكل جيد وخاصة في مجال التعليم نتيجة تعثر تلك التجربة بسبب أداء الحكومة في النظام السابق لثورة 25 من يناير لسنة 2011م ووجود تلك القوانين المحبطة لهم رجال الأعمال الذين يسعون إلى القيام ببعض المهام الخيرية.

الخلاصة والنتائج والتوصيات: أولاً: الخلاصة:

تم من خلال هذا البحث استعراض وتحليل ما يتعلق بموضوع الوقف وإسهاماته في مجال التعليم الجامعي وقد تبين مدى نجاح هذا الدور إذا ما تم تفعيل دور الوقف ودعم مواقفه بالشكل الذي يتلاءم مع العملية التعليمية، وقد لوحظ أنه يمكن من خلال الوقف تحقيق هذا النجاح من خلال الاهتمام بشرط الواقف، وأنه يمكن أن يكون بمثابة نص ملزم يصل لدرجة الشارع ما لم يكن هذا الشرط متعارضاً مع ما شرعه الله سبحانه وتعالى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لكي يمكن لمؤسسة الوقف القيام بدورها بنجاح فإن ذلك يتوقف على قوة الوازع الديني لدى الشخص الذي يقوم بعملية الوقف، وأمانة وعلم وقوة القائمين على التنفيذ.

وبعد فهذه محاولة متواضعة يمكن أن تدعم ب الفكر وآراء باحثين ومفكرين بهمهم إنجاح تلك المؤسسة التي كان لها دوراً بارزاً عندما طبقت في مهد الدولة الإسلامية، فيمكن التوسيع فيها والبحث في جانب آخر تساهم في تفعيل دور تلم المؤسسة بنجاح. والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ثانياً: النتائج

تم من خلال هذا البحث دراسة وتحليل ما يتعلق بموضوع الوقف ودوره في الإسهام في تنمية قطاع التعليم وبالخصوص التعليم الجامعي، وقد التوصل إلى أنه لا يمكن المساهمة في مجال التعليم من خلال الوقف إلا إذا كان هناك اهتمام من المسؤولين بمؤسسات الوقف ومحاولة تشجيع من يريد أن يسهم فيه ولا يتم ذلك إلا من خلال الالتزام بمنهج الإسلام الذي هو من عند الله سبحانه وتعالى، كما أنه تم التوصل إلى أن أسباب نجاح الوقف في

صدر الدولة الإسلامية، ترجع إلى افتتاح الواقف بأن ما تم وقه سوف يحقق ما كان يهدف إليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى افتتاحه التام بأن ما يقوم هو مرضاة الله وتجارة مع. ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن الوقف يأتي بمعنى الحبس والمنع والتبليغ، ويدور كل مصطلح من هذه المصطلحات حول مفهوم واحد وأساسي وهو أن الوقف يعني حبس العين وعد التصرف فيها وانتفاع فئة معينة من عائدات تلك العين على مدار الزمن بطرق مشروعة ومنظمة.

2- إن الوقف يعني حق الانتفاع بثمرة العين دون حق تملك أصل العين حتى يستمر نفع العين على مدى فترات متعاقبة.

3- إن نجاح الوقف يتوقف بدرجة كبيرة على استقلالية إدارته عن الحكومة حتى يتمكن القائم بأعمال الوقف من تنفيذ شروط الواقفين تلبية لمصالح من يشملهم الوقف.

4- إن الوقف لا يقتصر دوره على أمور دينية فقط كالمساجد والجمعيات الخيرية؛ بل له هدف دنيوي هام حيث يمكن من خلاله الاهتمام ببناء الاقتصاد القومي وتقوية دعائمه حتى تتمكن الدولة من إيجاد المكانة المرموقة بها بين بلدان العالم المختلفة.

5- إن من أهم أسباب تدني مستوى التعليم هو التدني الملحوظ في رواتب القائمين بالعملية التعليمية، لأنه بدلاً من تفرغه للرسالة التعليمية أصبح مشغولاً ومنهمكا بما سيحصل عليه خاصة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار لكافية السلع والخدمات والتي أصبح هذا الفريق لا يستطيع أن يوفر كل ما يلزمها بسهولة، كل ذلك كان له دوره البارز في تدني المستوى

التعليمي عن ذي قبل، لأنه في الماضي ونظراً لحصول القائمين على العملية التعليمية على عائد ملائم فكان تفرغه تماماً للعملية التعليمية.

6- هبوط منحني التعليم - في معظم الأحوال - بشكل ملحوظ مقارنة بالوضع قديماً، وقد لا يبالغ إذا ما قلنا أن مقدار ما كان يحصله طالب العلم قديماً في مرحلة التعليم الأساسي يفوق كثيراً مقدار ما يحصله طالب العلم الآن في المرحلة الجامعية.

7- إن تجربة الوقف في مصر لم تحقق الدور المطلوب منها بشكل جيد وخاصة في مجال التعليم نتيجة تعرّض تلك التجربة بسبب أداء الحكومة في النظام السابق لثورة 25 من يناير لسنة 2011م وجود تلك القوانين المحبطـة لهم رجال الأعمال الذين يسعون إلى القيام ببعض المهام الخيرية.

ثالثاً : التوصيات: من خلال ما سبق يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة العمل على دعم دور الوقف من خلال مؤسساته حتى يمكن من خلاله الإسهام بفعالية في النهوض بالتعليم وخاصة التعليم الجامعي.

2- الحرص على بيان ما يمكن أن يتحقق الوقف وذلك بالحرص على عدم المساس بشروط الواقفين طالما أنها لا تتعارض مع نص شرعي من نصوص الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنه لا بد من احترام شروط الواقفين من حيث الأغراض التي تنفق فيها أموال الوقف ومن حيث تحديد النظارة عليه.

3- العمل على قيام مؤسسات وقفية ثقافية، ووجود نظام لها متكملاً من الجوانب الشرعية، والاقتصادية والإدارية، تستطيع كسب ثقة الموسرين الخيرين، وتحقق شروط الواقفين.

4- العمل على تطوير أهداف الوقف لتواكب التطورات الحالية ولتواجه المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي في الوقت الحاضر مثل مشكلات البطالة والأمية، والتعليم والبحث العلمي وعجز الموازنة العامة للدولة⁰

5- اقتراح تدعيم مدينة زويل للعلوم - نسبة إلى العالم المصري د. أحمد زويل - بحيث يتم رصد جزء كبير من أموال الوقف لها، خاصة وأن مجالها هو التعليم العالي وبالأخص في مجال التكنولوجيا والحسابات الآلية، وبالتالي لا يقتصر الدور على مجرد التبرع لهذه المدينة، بل يفضل - ودعاً لها هذه المدينة - أن يتم وقف جزء من أموال الوقف لصالح هذه المؤسسة، خاصة وأن حرص الإسلام منذ اللحظة الأولى على الاهتمام بالعلم وطلابه وكل ما يتعلق بالنهوض بالعملية التعليمية.

6- طرح قضية الوقف كمدخل تمويلي مناسب للمشاركة الأهلية في دعم التعليم والثقافة ومحاولة استفادة بعض المؤسسات الحكومية من هذا البحث مثل وزارة الأوقاف المصرية والدعوة إلى الوقف والبحث عليه لما في ذلك من بعد دنيوي تتموي للمجتمع والموقف عليهم وبعد آخروي للواقف الذي ينال الأجر والثواب المستمر وال دائم إلى يوم القيمة.

هو امش البحث

- 1 - السيد سابق، **فقه السنة**، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص 267-283.
- 2 - عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، مجلة أوقاف، العدد رقم 16، السنة التاسعة، الأمانة العامة لأوقاف بدولة الكويت، جمادى الأولى 1430هـ - 2009م، ص 82.
- 3 - جمال الدين محمد مكرم، - ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء السادس مادة وقف، الجزء الثاني مادة حبس، دار صادر، بيروت لبنان، 1997م، ص 12، ص 447.
- 4 - د. محمد المهدي، **نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة [النظام الواقفي المغربي نموذجاً]** رسالة دكتوراه منشورة ضمن سلسلة رسائل جامعية تم نشرها برقم 10، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى، دولة الكويت، 1432هـ - 2011م، ص 34.
- 5 - **لسان العرب** لابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ مادة وقف، الجزء رقم 9، ص 359 - 360.
- 6 - محمد أبو زهرة، **محاضرات في الوقف**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970م ص 7.
- 1 - السيد أحمد المخزنجي، **استثمار الأموال الموقوفة " الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية "**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أغسطس 2009م، ص 5.
- 2 - السيد أحمد المخزنجي، **استثمار الأموال الموقوفة " الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية "**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، أغسطس 2009م، ص 15.

- 9- عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، المرجع السابق، ص 83.
- 10- عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، المرجع السابق، ص 68- 71
- 11- عبد الكريم قندوز، دور الأوقاف في توفير الخدمات العامة، المرجع السابق، ص 90-91
- 12- د. كمال محمد منصوري، نموذج العمارة الواقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظريّة جودة الخدمات، مجلة أوقاف، العدد رقم 17، السنة التاسعة، الأمانة العامة لأوقاف بدولة الكويت، ذي الحجة 1430هـ - نوفمبر 2009م، ص 22-19
- 13- د. محمد المهدى، نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة [النظام الواقفي المغربي نموذجاً] رسالة دكتوراه منشورة ضمن سلسلة رسائل جامعية تم نشرها برقم 10، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى، دولة الكويت، 1432هـ - 2011م، ص 76- 78.
- 14- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس 2009.
- 15- بالإضافة إلى حوالي 210 ألف طالب مقيدون بالدراسات العليا عام 2007/06
- 16- وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007-2012، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007. 9
- 17- د. أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة لـ المؤتمر

- الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية" التنمية، القاهرة، فبراير 2010 شركاء في التنمية.
- 18- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث صفحات أ، ب.
- 19- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث صفحات د، هـ، طـ، ى
- 20- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث صفحات س، عـ، صـ
- 21- يعقوب أرتين، **القول التام في التعليم العام**، ترجمة على بهجت، تقديم د. كمال مغيث، المركز القومي للترجمة، العدد رقم 1447، القاهرة، 2010م، من التقديم للدكتور كمال مغيث التصدير للكتاب.
- 22- د. أشرف العربي، **تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكافأة**، ورقة مقدمة لـ المؤتمر الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في شركاء مصر والدول العربية" التنمية، القاهرة، فبراير 2010
- 23- د. كمال محمد منصوري، **نموذج العمارة الوقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظرية جودة الخدمات**، مجلة أوقاف، المرجع السابق، ص 26.
- 24- مات سيفر، **المرجع العالمي لإدارة الجودة**، تعریب خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م، ص 14

- 25- توم بيترز، ثورة في عالم الإدارة [كيف نتغلب إدارياً على الفوضى] ترجمة محمد الحديدي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، القاهرة، 1995م، ص 133.
- 26- تم الاقتباس من الموقع التالي في 13/1/2012م: (مقتبس من: الدكتور الشيخ علاء الدين زعترى)
<http://www.alzatari.net/research/1008.html>
- 27- عبد الكريم العيوني، إسهامات الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير منشورة ضمن سلسلة الرسائل الجامعية رقم 11، إدارة الدراسات وال العلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى، الكويت، 1432هـ - 2011م، ص 17 - 18.
- 28- محمود عابدين، مسيرة علم اقتصاديات التعليم (علامات على الطريق وإطلاة على المستقبل)، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م، ص 23.
- 29- محمد بن عبد الله، ناظر الوقف وتعامله مع حركة التعليم الإسلامي، دعوة الحق عدد رقم 269، رابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة، السعودية، 1988م، ص 265.
- 30- عبد الكريم العيوني، إسهامات الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 123 - 139.
- 31- محمد بنعبد الله، الوقف في الفكر الإسلامي، وزارة الأوقاف واشتئون الإسلامية، الجزء رقم 1، المغرب، 1416هـ - 1996م، ص 208

- 32- عبد الكريم العيوني، إسهامات الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 158
- 33- تم الاقتباس من الموقع التالي في 13/1/2012م: (مقتبس من: الدكتور الشيخ علاء الدين زعترى)
<http://www.alzatari.net/research/1008.html>
- 34- الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي "مؤشرات مقارنة" الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1430هـ - 2009م، ص 162-166، نقلًا من: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 2007م، ومعهد اليونسكو للإحصاء عام 2007.
- 35- الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي "مؤشرات مقارنة" الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، نفس المصدر السابق، ص 168-170
- 36- الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي "مؤشرات مقارنة" الإصدار الثالث للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المرجع السابق، ص 322
- 37- سليم هاني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، 2004م، ص 128-129
- 38- د. كمال محمد منصوري، نموذج العمارة الوقفية الإسلامية بين نظريات العمارة ونظريّة جودة الخدمات، المرجع السابق، ص 57-58.
- 39- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية [دراسة حالة مؤسسة فورد

2004-1950 رسالة ماجستير منشورة ضمن سلسلة الرسائل الجامعية

رقم 9، إدارة الدراسات وال العلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف،

الطبعة الأولى، الكويت، 1430هـ - 2009م، ص 34-35.

40- David Hammack, **Making the Nonprofit sector the United State: A reader**(Bloomington Indiana University Press, 1998

41- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

42- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

43- نصر محمد عارف، **الوقف والآخر: جدلية العطاء والاحتواء والإلغاء**، مجلة أوقاف، العدد رقم 9، السنة الخامسة، دولة الكويت، نوفمبر 2005، ص 20-22.

44- ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

45- د. محمد المهدي، **نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة [النظام الواقفي المغربي نموذجاً]** رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

46- والكلام في الأوقاف العامة على البحث العلمي، وأما إذا نص الواقف على دخول هذا المجال أو عدم دخوله فيعمل بشرط الواقف ونصه.

47- أخرجه البخاري في باب **الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب**، من كتاب الطب، الحديث رقم (5737)، صحيح البخاري رقم 4/1833.

48- ويمكن عرض المكافآت التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام على سبيل المثال في برنامج تمويل المشروعات البحثية – والتي يمكن الاستفادة منها في المشروعات الواقعية، كما جاء في قواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية عام 1428هـ على النحو الآتي:

- **المشروع الصغير:** هو المشروع الذي يقوم به باحث فقط، ولا تزيد مدة إنجازه عن (24) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على 28.800 ريال (أي 1.200 ريال شهرياً).

- **المشروع المتوسط:** هو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال باحث رئيس بمشاركة فريق بحثي، ولا تزيد مدة إنجازه عن (24) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على 200.000 ريال (لباحث الرئيس 1.200 ريال شهرياً).

- **المشروع الكبير:** هو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال باحث رئيس بمشاركة فريق بحثي، وتزيد ميزانيته عن الحد الأعلى لمبلغ تمويل المشروعات المتوسطة.

- وقد بلغت المشروعات المدعومة في العام 1429هـ ما يقارب 100 مشروع بحثي صغير ومتوسط.

49- كما هو الحال في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جدة، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

50- أقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ندوة مفيدة عن التحكيم العلمي. ينظر: الموقع الإلكتروني للجامعة.

51- سعيد إسماعيل علي، **تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م، ص 190 وما بعدها.

ويمكن الرجوع كذلك لنفس المؤلف (**التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين**)، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص 1 وما بعدها

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة رقم 60 [تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 2005م]، 13 من يوليو 2005م،
ص 149-148.

52- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002م وكذلك: تقرير التنمية البشرية لعام 2005م، كما يمكن الرجوع أيضاً إلى الموقع www.ncrss.com/repot2.doc التالي:

53- تم الاقتباس من الموقع التالي (حازم يونس) وذلك في 9 من فبراير 2012:

<http://www.onislam.net/arabic/nama/small-projects/123292-2010-02-11%2000-00-00.html>

54- التقرير السنوي للتنمية البشرية للأمم المتحدة 2007/2008م.